

الخدمة الاجتماعية وواقع الطفولة في ليبيا زمن الحروب (الصعوبات المهنية والتحديات)

أ. وئام "محمد الهادي" محمود الخوجة*

تاريخ النشر: ٢٠٢٥/١٢/٣١

تاريخ القبول: ٢٠٢٥/١١/09

تاريخ التقديم: ٢٠٢٥/١٠/٠٥

المستخلص:

الخدمة الاجتماعية مهنة عالمية تهتم بالقضايا الإنسانية، وتعمل ضمن مبادئها وأهدافها على تقديم الدعم والمساعدة للفئات الأكثر احتياجاً في المجتمع، حيث يُدرك العاملون بمجالاتها أهمية تقديم الحماية الاجتماعية النفسية للطفل في الحروب والأزمات، وتُلزمهم أخلاقيات المهنة بتقديم الاستجابة الفورية لمشكلات الأطفال حال اندلاع الحرب. إلا أن الواقع قد يفرض على الأخصائيين الاجتماعيين العاملون والمهتمون بمجال رعاية الطفولة وحمايتهم، ظروفًا صعبة تعرقل ممارساتهم المهنية في حماية ومساعدة الأطفال على تخطي مراحل الصدمة النفسية، وما بعد الصدمة ومواجهة المشاكل الأسرية والجسدية المتأثرة بالحرب، وبالتالي فإن الدراسة تسعى للتعرف على المزيد من القيم الإنسانية المهنية للخدمة الاجتماعية أثناء عمليات التدخل المهني للممارس الاجتماعي مع الحالات، لتقييم حالة الأطفال المتضررين جراء الحرب والأزمات والمشكلات المتأثرة عنها، وكذلك الصعوبات والتحديات المهنية التي تُعيق عمل الممارسين المهني.

ومن تم تبني نماذج جديدة للتدخل المهني وفق نهج أكثر شمولية، لدى تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لفهم حالة الأطفال الذين عاشوا الحرب الليبية، ورصد الواقع المشترك لطفولة عاشت نفس المأساة في مجتمعات اقليمية أخرى، كما تم عرض بعض الدراسات السابقة والاستشهاد بما جاء في المراجع والأدبيات والتقارير التي وافقت غرض الدراسة، وتوصلت الدراسة الحالية للاستنتاجات التالية: تأخر الاستجابة الإنسانية السريعة، عند تقديم المساعدة والدعم والمشورة للأطفال وأسرهم الذين تضرروا من الحرب الليبية. تدني مستوى الرعاية الاجتماعية للأطفال في ليبيا تأثر بالأوضاع السياسية المضطربة، والتي لازالت تؤثر سلباً على مجال رعاية الطفولة وبرامج وخطط التنمية وحق الرفاهية الاجتماعية، وأن البرامج والسياسات الاجتماعية لازالت تقليدية لا تفي بمواجهة تداعيات الحروب الحديثة، التي تتطلب مستوى أعلى من التدخل المهني أثناء وبعد الحرب في سياق دولي، يكفل نيل الحقوق المشروعة للطفل خلال الحرب وبعد المنازعات والأزمات، أن صعوبة تنفيذ القوانين الدولية المتعلقة بالطفولة في ليبيا رغم إيجابية القيم الواردة فيها بشأن الحرب، شكل تحدياً صعباً لعدم توفر الأمن والأمان في البيئة المحلية الغير مستقرة، كما أن الأطفال الذين عاشوا الحرب وواجهوا ظروفًا

*أستاذ مساعد جامعة طرابلس كلية التربية طرابلس . البريد الإلكتروني: semawema@gmail.com

اجتماعية ونفسية صعبة واضطرابات متعددة في بيئاتها، غالبًا ما يجدون صعوبة في الاندماج والتكيف في المجتمعات الجديدة.

Abstract:

Social work is a global profession concerned with humanitarian issues. It works within its principles and objectives to provide support and assistance to the most needy groups in society. Those working in its fields realize the importance of providing psychological and social protection for children in wars and crises. The ethics of the profession obligate them to provide an immediate response to children's problems in the event of war. However, reality may impose difficult conditions on social workers and those concerned with the field of child care and protection, hindering their professional practices in protecting and helping children overcome the stages of psychological trauma and post-traumatic stress, and in confronting family and physical problems affected by war. Therefore, the study seeks to identify more of the professional human values of social work during the professional intervention processes of the social practitioner with cases, to assess the situation of children affected by war, crises and the problems arising from them, as well as the professional difficulties and challenges that restrict the work of professional practitioners, and then adopt new models of professional intervention according to a more comprehensive approach. The descriptive analytical method was used to understand the situation of children who lived through the Libyan war, and to monitor the common reality of childhood that lived through the same tragedy in other regional communities. Some previous studies were also presented and references were cited in the literature and reports that were appropriate to the purpose of the study .

In this study we concluded that there is a delay in providing a rapid humanitarian response in providing assistance, support and advice to children and their families affected by war, and the low level of social care for children in Libya, which was affected by the turbulent political conditions, continuing to negatively affect the field of childhood care, development programs and plans and the right to social welfare. Additionally, the social programs and policies are still traditional and do not meet the requirements of confronting the repercussions of modern wars, which require a higher

level of professional intervention during and after the war in an international context, which guarantees the attainment of the legitimate rights of the child during war and after conflicts and crises. The difficulty of implementing international laws relating to childhood in Libya, despite the positive values contained therein regarding war, posed a difficult challenge due to the lack of security and safety in the unstable local environment. Children who have lived through war and faced difficult social and psychological conditions and multiple disturbances in their environments often find it difficult to integrate and adapt to new societies.

Keywords: Social Work; Reality; Childhood; Libya; Times of War; Professional Difficulties; Professional.

توطئة Introduction:

يُدرّك المهنيون العاملون بمجالات الخدمة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية تمامًا أهمية العمل الإنساني والاجتماعي والاستجابة لحاجات ومطالب الطفل، إذ يسعون دائمًا إلى تحقيق الهدف العام المتمثل في إيجاد حلول للمشكلات التي تواجه الأطفال في حياتهم، لأن قيم المهنة تقوم أساسًا على توفير الحقوق للإنسان من خلال ممارساتها المهنية في مجالات الممارسة المتعددة، وأهمها مجال رعاية الطفولة ودراساتها، ويتم ذلك في إطار الممارسة العامة التي تبرز فاعلية التدخل المهني للخدمة الاجتماعية، عندما يتعلق الأمر بحماية الطفل وحقوقه الإنسانية كافة، والعمل من أجل توجيه أهداف الرعاية الاجتماعية بجهود المختصين نحو توفير الاحتياجات الإنسانية للطفل، وفق معايير عالمية جديدة فترتي السلم والحرب. إذ أن الطفل غير قادر على المطالبة بحقوقه لعدة أسباب، تأتي في مقدمتها عدم فهمه لحقوقه، وعدم قدرته على المطالبة بها (الفتلاوي: ٢٠١٢: ص ١٩٥).

لدى نخوض هذه الدراسة لمناصرة قيم الرعاية الاجتماعية الحاضرة للطفل، وحاجاته، وحقوقه، ومطالبه، في إطار تساؤل عميق: هل القائمون على مهنة الخدمة الاجتماعية راصدون لواقع الطفل في بلادهم في السلم والحرب؟

قد لا نرصد إجابة شمولية محددة على ذلك، بسبب تداعيات الحروب الحديثة، التي تحتاج إلى سياسات اجتماعية أكثر وعيًا نحو تحقيق العدالة الاجتماعية وحفظ وصون الكرامة الإنسانية، فما زالت هناك حاجة ملحة تُلزم الممارس المهني للخدمة الاجتماعية لتنفيذ قوانين حماية الطفل بكافة مظاهرها، "إذ ينبغي إعداد الطفل أعداد كاملاً ليحيا حياة فردية في المجتمع، وتربيته بروح المثل العليا المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، وخصوصًا بروح السلم والكرامة والتسامح والحرية والمساواة والآباء، وهذا ما ذكر في كل من إعلان جينيف لحقوق الطفل عام ١٩٢٤، وإعلان حقوق الطفل الذي اعتمدته الجمعية العامة في ٢٠ نوفمبر ١٩٩٥، وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة ٢٣ و ٢٤)، وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

(المادة ١٠)، وفي النظم الأساسية والصكوك ذات الصلة للوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية بخير الطفل" (عبد المقصود: ٢٠٠٩: ص ٢٦-٢٧).

إن قيم الرعاية الاجتماعية وحماية الأطفال في السلم والحرب، تستمد مضامينها من الأديان السماوية قبل صدور الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، فالاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والقانون الدولي الإنساني، اللذان يؤكدان مبدأ الحماية للطفل بموجب القوانين الدولية، والتنسيق مع السلطات والجهات المختصة لتوفير الدعم والمساعدة للأطفال ضحايا الحروب، لذا هدفت هذه الورقة العلمية للتعرف على الصعوبات والتحديات المهنية التي يواجهها الممارس للخدمة الاجتماعية مع الأطفال خلال وبعد الحروب والأزمات، لأجل تطوير نماذج جديدة للتدخل المهني تناسب التحديات العالمية.

إشكالية الدراسة Study problem:

تستجيب مهنة الخدمة الاجتماعية لظروف وواقع الطفل الليبي، الذي لا يختلف كثيراً عن واقع الطفولة العربية في بعض دول منطقة الشرق الأوسط، التي طالتها الحروب والانقسامات والنزاعات المسلحة، حيث أثرت الحروب بشكل سلبي على الأدوار المهنية للخدمة الاجتماعية وممارساتها الميدانية، بسبب تدهور الأوضاع الأمنية، والتحول من مستوى تقديم الخدمات الاجتماعية المعتادة للطفل، إلى تقديم الخدمات الإنسانية الأساسية والإغاثة والمشورة والدعم الاجتماعي والنفسي، أضف إلى ذلك غياب القدر الواجب تحققه من الحماية والعناية والرفاهية للطفل خلال وبعد الحرب، وذلك يعود بطبيعة الحال إلى ما تمر به منطقتنا، من أوضاع متناحرة ومتغيرات صادحة بالانتهاكات الحقوقية على جميع الأصعدة؛ فليبيا ضمن الدول التي عانت الحروب، والنزاعات المسلحة، والصراع السياسي، واللجوء، والنزوح، والموت للأسر وأطفالهم خارج منطقتهم ووطنهم؛ وجميع تلك الظروف تترك أثراً اجتماعياً ونفسياً سلبياً على الطفولة البريئة داخل وخارج مجتمعاتها.

ونستدل هنا بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا﴾ (سورة الإسراء: الآية ٣٣).

"إن الحرب قد تتسبب في وجود أطفال بلا مأوى نتيجة عجز المجتمع أو الأسرة عن اشباع حاجاته الأساسية كنتاج لواقع اجتماعي اقتصادي معاش، في إطار ظروف اجتماعية قاسية مما يعرض هؤلاء الأطفال للخطر والاستغلال والحرمان من الحصول على حقوقهم المجتمعية (عبد اللاه: ٢٠٢٤: ص ١٠٩). لذلك تحرص الخدمة الاجتماعية على أن يزاو الممارسون للمهنة العمل الإنساني وفق مبدأ الكرامة الإنسانية، وتطبيق الاستجابة الإنسانية للحفاظ على حياة الأطفال خلال وبعد الحروب، "ووفق ما نصت عليه اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩م من قواعد لحماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة، وما أوصت به الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٩٥ في إعلان حقوق الطفل، بخصوص المسائل المتعلقة برفاهية الطفل، وتعليمه وحقه في التنشئة بروح الأخوة العالمية، ويعملون وفق هذه الخطوط العريضة لتحسين

حال المجتمعات، بخطوات إيجابية ساعية لإنهاء العنف ضد الأطفال، وحماية الطفولة بكافة مظاهرها بما في ذلك سوء المعاملة والإهمال والاستغلال والفقر (الفتلاوي وربيع: ٢٠١٣: ص ٢٢٥ - ٢٢٦). ويُستقرّ من ذلك أن مشكلات الطفولة تلقي بظلالها على العالم اجمع وبلدان العالم الثالث تحديداً، فمنظمة اليونسف تشير في إحدى تقاريرها مؤخراً أن ٥٠٪ من أطفال العالم متأثرين بالفقر والنزاعات المسلحة، وهذا الموقف المزعج ينعكس سلباً بنسبه عالية على سوء التغذية، وارتفاع معدل الوفيات للأطفال في أجزاء عديدة من العالم، وامتهان المهن القذرة وعمالة الأطفال في ظل الظروف الصعبة، واستخدم عدد كبير من الأطفال في البغاء ممن تجبرهم ظروف اليتيم أن يخضعوا للفقر والابتزاز (السروجي: ٢٠١٠: ص ١٨٦).

وما سبق ذكره فرض اهتماماً متزايداً لدعم واقع الطفولة في مجتمعنا أثناء وبعد الحرب، من خلال عدة قنوات رسمية ومؤسسات خدمية، تهتم بالطفولة وتشريعاتها وحقوقها ورفاهيتها، وتعمل على تقديم الرعاية الاجتماعية اللاحقة، بما يتوافق مع قوانين حقوق الإنسان وشرعتها وتوصيات المنظمات الأممية والمؤسسات الدولية العاملة أبان الحرب في ليبيا منها: منظمة Save the Children ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة UNICEF وهيئة انقاذ الأطفال، وغيرها من المنظمات المعنية ببقاء الطفولة.

أن التقارير الصادرة عن المؤسسات والجهات الرسمية والمنظمات الدولية تبين حجم الكارثة الإنسانية التي تخلفها الحروب في حياة الطفل، إلا أن هذه التقارير تظل قاصرة عن تمثيل الواقع الحقيقي، أو تقديم معالجات جذرية لما يواجهه أطفال ليبيا ودول اقليمية أخرى في الحروب لها نفس الظروف، لنقول إن الأطفال هم الأقل نصيباً في الحصول على التنمية الصحية والتعليمية، لأسباب لا دخل لهم فيها ومنها: الحروب والصراعات المُدلجة والانقسامات السياسية والعنف والاقتتال على الهوية، وفقد المُعيل وفقد المأوى وعديد الظروف، التي حرمت أطفالنا من أن يحظوا بطفولة آمنة ومبتهجة تنموياً، حيثُ بينت مراصد الحصر للمشكلات التي تعرض لها أطفال ليبيا أثناء فترة الحروب والأزمات والقلق المجتمعية، بأن المختصين والممارسين المهنيين القائمين بالعمل في مكاتب الإرشاد والدعم النفسي والاجتماعي التابعة لمنظمات دولية، رصدوا عدة أوضاع للأطفال منها: إحساس الطفل بالاضطراب والخوف والقلق عند الفقد لأحد أفراد أسرته أو أقاربه أو أقرانه أو عند سماع أصوات الانفجارات والقذاف أو عند رؤية العناصر المسلحة والأسلحة المُدلجة في الطرقات العامة، لذلك يقع على عاتق المهنيين في مجال الطفولة بمهنة الخدمة الاجتماعية في ليبيا دور المناصرة والمناداة بكامل الحقوق للأطفال في السلم والحرب، والمطالبة بالمزيد من الحقوق الإنمائية والتنموية على المستوى الاجتماعي النفسي والصحي والتعليمي أيضاً.

لذلك نتساءل: إلى متى يظل الأطفال هم الأقل نصيباً في خطط التنمية محلياً وإقليمياً ودولياً؟

إن التقدير الذي حظيت به اتفاقية حقوق الطفل الدولية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠/١١/١٩٨٩م، تحقق بفضل ما جسده هذه الوثيقة من حقوق إنسانية واجبة النفاذ والتحقق لجميع أطفال العالم دون تمييز. فليبيا من بين الدول التي صادقت على هذه الوثيقة ذات الصدى والتأثير الإيجابي سنة ١٩٩٣م،

وقدّمت أول تقاريرها للجهة المعنية في سنة ١٩٩٥م، وتبعها تقريرها سنة ٢٠٠٠م، ثم قدمت تقريرها المجمع الثالث والرابع سنة ٢٠٠٩م الذي لم يتم مناقشته حينئذ، وفيما بعد عبرت وزارة الشؤون الاجتماعية بعد الثورة في إطار بروتوكولات التعاون بين الوزارة وتلك المنظمات الدولية، عن رغبتها في إعادة تقديم هذا التقرير ليعكس الوضع والواقع الحقيقي لحقوق الطفل في ليبيا بعد الحرب (بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا - يونيسف <https://unsmil.unmissions.org/ar>).

لدى تزايد الاهتمام بشأن حماية الطفولة، وتحسن الواقع الإنساني لحياة الأطفال في ليبيا منذ ذلك الوقت، وتوج ذلك بصدر التشريع الوطني الليبي، الذي يُعرف بقانون حماية الطفولة رقم (٥) لسنة ١٩٩٧م، الصادر في مدينة سرت عن مؤتمر الشعب العام؛ حيث تم نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية وفي وسائل الإعلام المختلفة وعُمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ("مركز جينيف لحكومة قطاع الأمن: الجريدة الرسمية لمؤتمر الشعب العام: ١٩٩٧: <https://security-legislation.ly/ar/latest-laws>).

وفي ضوء ما سبق نبين أهمية أطر الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في الحروب والأزمات، بالاستناد للتشريع الدولي والنص القانوني العالمي والعربي، ونسلط فيه الضوء على ما تبناه مشروع الميثاق العربي لحقوق الطفل في أول مؤتمر عربي للطفل في تونس بين ٨-١٠ أبريل ١٩٨٠، عبر إحاطة الأمين العام للجامعة العربية، وفيما بعد العهد الخاص بحقوق الطفل العربي الذي نشر في ٦ ديسمبر ١٩٨٣، وتضمن مواد حقوقية قائمة أساساً على الحقوق وضمانها وحمايتها والمساواة بين الأطفال في الضمان الاجتماعي وضمان الاسم والجنسية والتعليم المجاني وضمان الخدمة الاجتماعية وحماية الدولة للطفل ورقابته (عمير: ٢٠١٠: ص ٢١٧).

فلا بد للقائمين على ممارسة الخدمة الاجتماعية بمعايير دولية خلال الحرب وتبعاتها، من التركيز على تعزيز النظم والبرامج الداعمة لقوانين الطفولة محلياً، والبدء في رفع مستوى الوعي لدى الأطفال والأسر والمجتمع للحد من المشكلات التي تعترضهم مباشرة، وتحديد أولويات الأطفال بمعيّار الرفاهية النفسية والاجتماعية على حد سواء، والعمل على تحقيق التعاون والتنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة ضمن مسارين الشراكة وتبادل الخبرات لضمان أفضل الممارسات في حماية الأطفال، وتحسين السياسات والإجراءات والأطر القانونية والاجتماعية والسياسية للحماية من خلال توصيات عملية قابلة للتنفيذ في الظروف الصعبة، إن ممارسة العمل المهني على الصعيد العالمي وربط العالم بالممارسات المحلية اليومية هما من الأولويات الهامة لتنمية مستقبل، وأن الممارسة العالمية تتطلب مشاركة الأخصائيين الاجتماعيين في هياكل عالمية جديدة - وليست جديدة، سواء كانت تابعة للأمم المتحدة أو تجمعات اقليمية ومنظمات لها الخبرة في تشكيل مستقبل حقوق الانسان (عبد الحميد: ٢٠٢٥: ص ٣٣٢ - ٣٣٣). ولبلوغ ذلك يجب غرس وتدعيم وتقوية نفوس الأطفال والمراهقين في ظل الأوضاع المضطربة بمجتمعاتنا؛ وذلك باكتمال أضلع المثلث وهي الأسرة والمدرسة ومؤسسات المجتمع المعنية؛ فكل ضلع منها له دور

ومهام وواجبات متضافرة؛ تتكامل مع بعضها ضمن منظومة شاملة للرعاية والتنمية؛ من أجل صناعة هدف استراتيجي وحيوي ومهم وضروري لأطفال يكونوا رواداً في المستقبل (شفيق: ٢٠٢١: ص ١٤).

وبخلاصة ذلك أما أن لطرق مهنة الخدمة الاجتماعية أن تتكامل جميعها لبناء استراتيجيات السياسة الاجتماعية المحلية بأبعاد إقليمية عالمية في ظل شتى الظروف، وأن تعمل على توجه كوارثها المهنية حول جمع الأدلة لدراسة القضايا والتحديات التي تنكّل بحقوق الطفل وحياته الأمانة، ذلك لأن مبادئها المهنية تجسدت ضمن رؤية مشروع الميثاق العربي للطفل، ونحو تأكيد واجب رعاية كل الدول للأطفال، والتكفل ببنيلهم حقوقهم وحمايتهم من الاستغلال، ومن الإهمال الجسماني والنفسي العاطفي، وأن يكونوا مقدمين في الحصول على الوقاية والإغاثة عند الكوارث، وخاصة الأطفال المعوقين، وأن تمنع أي شيء يحجب فرص نموه من الناحية البدنية أو العقلية أو النفسية والخلقية أو الاجتماعية، وإن بدى ذلك من جانب أسرته، فذلك بمثابة المشروع الذي يستهدف التغيير الاجتماعي في برامج الرعاية الاجتماعية للطفل والأسرة معاً، للنهوض بمستوى الأنشطة المهنية للخدمة الاجتماعية من منظور مؤسسي يحترم قيم الرعاية الاجتماعية، ويقدم التدابير الوقائية لحماية الأطفال من الاستغلال والإهمال والإساءة في الحروب وعند الكوارث.

فمن دواعي الاهتمام في هذا السياق المهني عرض التساؤل التالي: كيف يُمكن لقوانين حماية حقوق الأطفال أن تعمل بإيجابية في بيئة حرب مضطربة وغير مستقرة؟ وما الاستراتيجيات المهنية المعاصرة الداعمة لذلك؟

ضمن هذا الإطار النظري نعرض أهم الدراسات السابقة **Previous studies** في علاقتها بالدراسة وفق التالي:

① دراسة سميرة السقا بعنوان: آثار الحروب على الأطفال، هدفت الدراسة إلى كشف آثار الحروب على الأطفال، وهي دراسة تاريخية وصفية تشير لواقع أطفال فلسطين، وأن الطفولة لديهم كانت مرحلة قاسية ومدمرة أينما كانت، فالأطفال العرب عامة والأطفال الفلسطينيين خاصة عانوا الكثير من آثارها الجسمانية أو النفسية، مما يعكس ضياع مختلف مظاهر حقوقهم، خاصة أن هناك دول عاشت سلالات وأجيال في الحروب.

وتؤكد الدراسة بأن الإحصائيات تشير إلى ازدياد عدد الأطفال المعاقين بسبب الحرب، ناهيك عن تعرضهم للآثار النفسية السلبية، حيث تُفيد إحصاءات وزارة الصحة أن حوالي ٤٠٪ من الأمراض التي يعانيها الأطفال الأسرى المعتقلين في إسرائيل ناتجة عن ظروف اعتقالهم غير الصحية، وما يعانون من هتك الشخصية وشدة وسوء المعاملة والضرب وكسر العظام وسوء التغذية، وسجنهم مع مساجين جنائيين إسرائيليين بالغين، وكذلك الأطفال الشهداء الذين ماتوا بعد رعب القصف والغارات، وأن حماية الطفل وحقوقه في ظل آثار الحروب منتهكة بشكل صارخ، وأشارت الدراسة إلى ما أكده مدير الصحة النفسية بغزة أن مئات الآلاف من أطفال غزة وكبارهم أصيبوا بصدمات نفسية عنيفة نتيجة الحرب الإسرائيلية

الأخيرة، بسبب تعرضهم لمشاهد عنيف، وظهرت الصدمات النفسية في شكل أعراض جسدية وسلوكية ونفسية، نجمت عنها اضطرابات أثناء النوم، أو النوم الزائد إلى جانب الخوف والأحلام والكوابيس، وأشار الأخصائيين النفسيين بغزة أن تخوفًا عميقًا من انعكاس الآثار النفسية المتكدسة على سكان القطاع وأطفالهم على مستقبل أجيالهم القادمة (سمير السقا: ٢٠١٤: ص ٩٦ - ١١٠).

② دراسة بن غريبي ميلود بعنوان: أساليب وآليات حماية الأطفال ابان الحروب والنزاعات المسلحة في ظل التشريعات الدولية والاقليمية - دراسة حالة الطفل المغربي، هدفت الدراسة إلى بيان ما أقرته أغلب اتفاقيات حقوق الإنسان، مبينة أنها فشلت في تجنب الأطفال ويلات النزاعات المسلحة وطالما كانت حماية الطفولة من كل العوارض التي تواجهها إلى جانب توفير السبل الكافية لرعايتها ونموها نموًا سليمًا وطبيعيًا أولوية من أولويات كل من التنظيم الدولي، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية، لاسيما أبان النزاعات المسلحة، حيثُ تظهر خلالها الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل والتي هي جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، بينت هذه الدراسة في سياقها الوصفي التحليلي أن دول اتحاد المغرب العربي أولت عناية خاصة لموضوع الطفولة، من أجل حمايتها وترقية حقوقها على أكثر من صعيد ومستوى، ورصدت هذه الدراسة ذلك خاصة أثناء النزاعات المسلحة في إشارة إلى الوضع في ليبيا والصحراء الغربية، ودرست وحلت الواقع الليبي في المبحث الثاني الخاص بحماية الطفل في النزاع المسلح في كل من ليبيا والصحراء الغربية، في إشارة إلى الثورة الليبية ١٧ فبراير والتحويلات والتداعيات المصاحبة لها، التي جعلتها تصنف كنزاع مسلح وحرب أهلية على السلطة والسيادة والثروات.

وبينت الدراسة أن الأطفال الذين يعيشون الحرب والنزاع المسلح في المجتمع يواجهون مختلف الأخطار والانتهاكات في حقوقهم، لذلك عمل المجتمع الدول في ليبيا على تنفيذ مبدأ مسؤولية الحماية للمدنيين بما فيهم الأطفال، ورصدت الدراسة في إطار ذلك آليات عمل صندوق الأمم المتحدة للطفولة اليونيسف على دعم الحكومة على صعيد ايجاد بيئة توفر الحماية للأطفال في ليبيا، وهذا من خلال بناء القدرات المؤسساتية منها إنشاء المجلس الأعلى للطفولة، ووضع برامج تدريبية للأخصائيين الاجتماعيين بالشراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية وموائمة القوانين المعنية بحماية الطفل مع المعايير الدولية والنوعية من مخاطر الألغام والذخائر غير المتفجرة والأسلحة الخفيفة وتجنيد الأطفال.

كما توصلت الدراسة إلى أن دول اتحاد المغرب العربي لم تتوانى في الانضمام إلى المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بالطفل، من أجل حمايته وترقية حقوقه، لاسيما أبان النزاع المسلح، وأن هذه الدول كرست فيما تعاودًا جهودًا للحفاظ على حقوق الطفل المغربي، ومع ذلك فقد فشلت فشلًا ذريعًا في تجنب الأطفال ويلات النزاعات المسلحة، وهو ما ظهر بشكل جلي في النزاعين المسلحين في ليبيا والصحراء الغربية (ميلود: ٢٠١٨: ص ٣-٧).

③ دراسة أماني عبد العزيز بعنوان: بعض المعوقات التي تواجه الجهود الحكومية والأهلية في حل مشكلات تربية أطفال الحروب والنزاعات المسلحة السوريين المقيمين في مصر، هدفت الدراسة للتعرف

على الجهود الحكومية والأهلية المبذولة لمواجهة مشكلات تربية أطفال الحروب والنزاعات المسلحة، وكذلك التعرف على الأوضاع الاقتصادية والتربوية والاجتماعية والنفسية للأطفال في الحروب والنزاعات المسلحة، وتحديد أهم المشكلات التي تواجههم وانعكاساتها والسبل الكفيلة بمواجهتها من خلال عرض تصور مقترح لمعالجة المشكلات التي تواجههم تربوياً واجتماعياً، كما تم استخدام نهج واساليب وصفية تحليلية في وصف طبيعة القضية والموقف، وكذلك استخدام اداة الاستبيان، واقتصرت عينة البحث على معلمات رياض الأطفال بالمؤسسات الحكومية والخاصة التابعة لإشراف وزارة التربية والتعليم بمحافظة الدقهلية (ريف وحضر)، التي يقطنها أطفال سوريين وبلغ عددهم ٩٩ معلمة، وعينة من الأسر السورية المقيمة في مصر وبلغ عددهم ٤٠ أسرة، وأظهرت النتائج التالي:

أ/ وجود فروق بين استجابات معلمات رياض الأطفال واستجابات أولياء الأمور حول المعوقات التي تواجه تربية أطفال الحروب والنزاعات المسلحة بشأن اللاجئين السوريين المقيمين في مصر.

ب/ هناك فروق بين استجابات معلمات رياض الأطفال واستجابات أولياء الأمور حول المعوقات التي تواجه تربية أطفال الحروب والنزاعات المسلحة بشأن اللاجئين السوريين المقيمين في مصر.

ت/ تم رصد عديد المعوقات الاجتماعية منها: صعوبة التواصل وصعوبة الاندماج مع الأقران المصريين وأكدوا معظم المعلمات على ذلك.

ث/ كما تم رصد عديد المعوقات الاقتصادية منها: صعوبة حصول أولياء أمور الأطفال على تراخيص لفتح مشاريع عمل، وكذلك صعوبة حصولهم على فرص عمل، وعدم وجود مصدر دخل منتظم لمعظم الأسر، وازدياد تسرب الأطفال من المدارس نظراً لسوء الأحوال المعيشية أو بعد مكان العمل عن أماكن سكنهم.

ج/ وكذلك تم رصد عديد المعوقات النفسية لدى الأطفال، وأظهرت نتائج الدراسة أن الأطفال المعرضون للحرب يعانون من اضطرابات نفسية، نتيجة لما مروا به فترة الحرب في موطنهم الأصلي، مع تزايد وتير الخوف والقلق لديهم من المستقبل، فكل ما مروا به فترة الحرب يشكل ضغطاً نفسية وعصبية عليهم، وهذه الآثار النفسية تمتد آثارها للأجيال القادمة (عبد العزيز: ٢٠٢٢: ص ١٢٥٨-١٢٧٢).

④ دراسة أمل الطويرقي بعنوان: مدى توافر استخدام استراتيجية الواقع المعزز في الطفولة المبكرة من وجهة نظر المعلمات، وهدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على مدى استخدام استراتيجية الواقع المعزز في التدريس للأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة من وجهة نظر المعلمات ومعوقات استخدامها، واشتملت عينة الدراسة على (٢٠٠) معلمة من معلمات الطفولة مرحلة الطفولة المبكرة بمنطقة الرياض/ السعودية، واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات عن الدراسة.

وتوصلت الباحثة للعديد من النتائج أهمها: أن مدى استخدام استراتيجية الواقع المعزز في التدريس للأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة جاءت بدرجة (عالية) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وأن معوقات

استخدام استراتيجية الواقع المعزز في التدريس لتلك المرحلة، جاءت بدرجة (عالية) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وبيّنت وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) في آراء أفراد عينة البحث حول المحور الأول: واقع استخدام استراتيجية الواقع المعزز في مرحلة الطفولة المبكرة، من وجهة نظر المعلمين "لصالح الحاصلين على مؤهل دكتوراه، بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) في آراء أفراد عينة البحث حول محاور الاستبانة ودرجتها الكلية وفقاً لمتغيرات (سنوات الخبرة في التدريس - الدورات التدريبية)؛ وأوصت الباحثة بالعديد من التوصيات أهمها: ضرورة توظيف تقنية الواقع المعزز في تعليم أطفال الطفولة المبكرة، لما لها من أثر بالغ في تعزيز تعلم الأطفال، وضرورة وجود أدلة رسمية من قبل الإدارات التعليمية تتناول مهارات إنتاج الواقع المعزز لتسترشد بها المعلمين (الطويرقي: ٢٠٢١: ص ٢١٧).

أهمية الدراسة Importance of the study:

حدّدت أهمية الدراسة من منطلق توسيع المعرفة العلمية بشأن عالمية القيم الواردة في الأعراف والمواثيق والمعاهدات الدولية والعربية المعنية بالطفولة؛ وما نصت عليه لمواجهة كل عوائق الطفولة الأمانة في المجتمعات الإنسانية؛ وتزداد أهمية الدراسة بسبب ندرة البحوث والدراسات التي تهتم بواقع الطفولة ما بعد الحرب الليبية في خطط التنمية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، والمساعدة في تقديم تفسير متماسك واستنتاجات منهجية تيسر للباحثين الفهم العام لواقع الطفل الليبي خلال وبعد الحرب سنة ٢٠١١م.

أهداف الدراسة Study objectives:

حدّدت أهداف الدراسة في التالي:

- ① إبراز أهمية تدخل الخدمة الاجتماعية مهنيًا لحماية الطفل في ظل الحروب والأزمات.
- ② الوقوف عند واقع الطفل الليبي فترة الحرب والأزمة بمعية مرصد الطفولة المحلية والدولية.
- ③ رصد معوقات التنفيذ للقوانين الدولية الإيجابية المعنية بالطفولة في بيئة محلية غير مستقرة.
- ④ تبيان الصعوبات المهنية التي يواجهها الاختصاصيون الاجتماعيون لدى العمل مع الأطفال في الحروب.
- ⑤ تسليط الضوء على الاستراتيجيات الدولية للتدخل المهني في الحروب لأجل تحدي الطفولة الأمانة محليًا وإقليميًا.

تساؤلات الدراسة Study questions:

- ① كيف تتدخل الخدمة الاجتماعية لحماية الطفل في ظل الحروب والأزمات؟
- ② ما واقع الطفل الليبي فترة الحرب والأزمة بمعية مرصد الطفولة المحلية والدولية؟
- ③ رصد معوقات التنفيذ للقوانين الدولية الإيجابية المعنية بالطفولة في بيئة محلية غير مستقرة؟
- ④ ما الصعوبات المهنية التي يواجهها الاختصاصيون الاجتماعيون لدى العمل مع الأطفال في الحروب؟

٥ ما الاستراتيجيات الدولية للتدخل المهني في الحروب لأجل تحدي الطفولة الأمانة محلياً وإقليمياً؟

منهج الدراسة Study methodology:

تندرج هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية التحليلية، التي تستهدف معرفة الظروف السائدة التي يختص بها واقع الظاهرة موضوع الدراسة، ويتم ذلك من خلال عرض وكشف خصائص الموقف وتحليله في إطار المعطيات والحقائق المجمعة والتي تحمل وصفاً وتفسيراً دقيقاً، بشأن وضع سياسات وإجراءات مستقبلية تتناول الجوانب المختلفة للموضوع، وتلقي الضوء على النماذج الواعدة بطفولة أمنة، من خلال إتباع أسلوب تحليل المحتوى والمضمون باستخدام وحدات السياق (وحدة الموضوع) لدى عرض وتحليل وتفسير الأدبيات والنصوص الواردة في الموثائق الدولية الموجهة لحماية الطفل.

مصطلحات الدراسة Study terms:

يتم تحديد المصطلحات والمفاهيم العلمية الموسومة بالعنوان التالي: (الخدمة الاجتماعية وواقع الطفولة في ليبيا (الصعوبات المهنية والتحديات).

١ الخدمة الاجتماعية Social WORK:

تبين جميع تعريفات الخدمة الاجتماعية أهميتها كمجال وظيفي يعتمد عليه الأفراد والمؤسسات والمجتمعات في حللت العديد من القضايا والمشكلات، التي تعترض إي فئة من فئات المجتمع، فهي مهنة إنسانية لعامة الناس وخاصتها، ولها قاعدة معرفية تستند إلى القيم المتأصلة في الأديان السماوية، ولها بُعد فلسفي استيعابي يخدم الإنسان بغض النظر عن دينه ولونه وجنسه وانتماءاته الايدولوجية والاثنية. وتُعرف الخدمة الاجتماعية بأنها: مهنة إنسانية تأسست وفق قيم ومبادئ مستنبطة من نظريات اجتماعية ونفسية يُمارسها أخصائيو اجتماعيون تلقوا اعداداً علمياً ومعرفياً وفنياً يؤهلهم للتدخل المهني مع الحالات الفردية والجماعية والمجتمعية والتعامل السلوكي بمهارة عالية لتقديم دراسة موضوعية وافية عن الحالة (عقيل: ٢٠٠٧: ص ٧١).

ويعمل الممارسين للخدمة الاجتماعية في إطار الأهمية المتزايدة لمبدأ الحماية الاجتماعية فترة الحروب، للحد من تفاقم الفجوة بسبب الاحتياجات المتزايدة للأطفال والنساء وذوي الإعاقة وكبار السن الذين يصبحون أكثر هشاشة زمن الحرب. كما تهدف الخدمة الاجتماعية بمعناها العام: لمجهودات موجهة وهادفة يُقصد بها تحقق فائدة أو منفعة معينة مرغوبة أو إيقاف ومنع الأضرار الاجتماعية الواقعة أو محتملة الوقوع؛ وبمعناها الخاص هي مهنة هدفها الرئيسي تنمية المجتمعات من خلال مجابهة الظروف المعيشية السيئة التي تخرج من نطاق قدرة الأفراد الذين يعانون منها وتقدم لهم المساعدة (صالح: ٢٠٠٢: ص ٢٤-٢٥).

ويحتم الواجب المهني للخدمة الاجتماعية مع الأطفال في الحروب توفير بيئات آمنة، وتقديم الدعم العاطفي، ووضع آليات لرصد الانتهاكات وتعزيز الحماية من الأضرار المادية والنفسية، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي، وضمان حقوقهم الأساسية، بالإضافة إلى معالجة عدة قضايا مثل: تجنيد الأطفال، والعنف الجنسي، والاختطاف،

فالخدمة الاجتماعية مهنة تعمل على تعزيز قدرات الأفراد والجماعات والمجتمعات النفسية والاجتماعية والاقتصادية والعملية، أو استعادة الفاقد من هذه القدرات، وإيجاد الوضع الاجتماعي الملائم الذي يُساعدهم على أداء وظائفهم الاجتماعية بصورة مناسبة (نيازي: ٢٠٠٠: ص ٢٤٥).

② الواقع Reality:

يُعرف المعجم الوجيز لغتاً الواقع بمعنى: "الحاصل"، ويقال أمرٌ واقع" (المعجم الوجيز: ١٩٩٨: ص ٦٧٨). فالحقائق الاجتماعية التي يركن إليها علماء الاجتماع في سياق تحليل الظواهر الاجتماعية في الواقع تتمثل في فهم الأسباب الكامنة وراءها وتأثيرها على المجتمع، وكذلك طرائق التفكير والعمل التي تخلق قوة إلزامية خارج إرادة الفرد، لذلك يشير مصطلح ومفهوم الواقع إلى. ما هو موجود فعلاً في خلد الإنسان أو بيئته؛ وما ليس بفكرة أو تصور؛ وتستخدم كلمة واقع كمرادف للحقيقة؛ وينتمي مفهوم الواقع إلى المذهب الواقعي الذي يتشكل وفقاً للمحسوسات، ويعرف الواقع أيضاً: بأنه الموجود حقاً والمتحقق في الأعيان، فمن ناحية منطقية الواقع يقابله الممكن وأيضاً الضروري، ومن ناحية إدراكنا الحسي للعالم الواقع يقابله الواقع والوهمي (سعد: ٢٠٠٤: ص ٤٨٠).

ومفاد ذلك أن الواقع لا ينفصل عن كونه دراسة اجتماعية للأحداث والوقائع التي نمر بها في الحياة في إطار علم الاجتماع، حيثُ يشير المفهوم إلى الواقع الاجتماعي الذي يتم بناؤه وتشكيله من خلال التفاعلات والمعايير والقيم المشتركة بين الأفراد في مجتمع معين، وتصنف بأنها ظاهرة تستند لحقائق اجتماعية مستقلة عن الأفراد، تستوجب تحليل الأنماط السلوكية والهياكل الاجتماعية لفهم كيفية عمل المجتمع، كما أن البناء الاجتماعي للواقع في نظر علماء الاجتماع لا يُعد شيئاً موضوعياً بحتاً، بل هو نتيجة للتفاعلات الاجتماعية التي يبني بها الأفراد فهمهم للعالم.

③ الطفولة Childhood:

الطفولة في معاجم اللغة تعني مرحلة زمنية من حياة الإنسان، حيثُ يشير المعجم الوسيط للطفولة بأنها مرحلة من الميلاد إلى البلوغ، وفي معجم المعاني وردت كفترة أو مرحلة بين ميلاد الإنسان وبلوغه، وكلاهما متفقان في وضع محددات هذه المرحلة العمرية الهامة.

وعرف معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية الطفولة بأنها "المرحلة المبكرة من حياة الإنسان العمرية، تتسم بسرعة النمو الجسمي وبذل الجهد لتعلم كيفية أخذ ادوار البالغين وتحمل المسؤوليات، وتبدأ هذه المرحلة بعد مرحلة الرضاعة، وتبقى حتى سن البلوغ المبكر، وتُقسم هذه المرحلة أحياناً إلى مرحلة الطفولة المبكرة وتستمر إلى سن السادسة، ومرحلة الطفولة الوسط والمتأخرة من سن السادسة إلى مرحلة المراهقة" (دخيل: ٢٠١٢: ص ٤٣ - ٤٤).

أما علماء النفس فعرفوها بالمرحلة العمرية التي تمضي بين فترة المهد والبلوغ؛ وأشار علماء الاجتماع إليها بالمرحلة التي يعتمد فيها الفرد على والديه أو مؤسسات الرعاية التي تقدم الرعاية الجسمية والصحية والاجتماعية والنفسية والعقلية للطفل (صالح: ٢٠١٧: ص ٢٦١).

وورد مفهوم الطفل وتحديد هذه المرحلة العمرية والفترة الزمنية في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل فعرّف الطفل بأنه "كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق عليه" (الفتلاوي: ٢٠١٢: ص ٢١٣).

إن رعاية الطفولة كمجال هام في مهنة الخدمة الاجتماعية في المجتمع الليبي يستمد ملامحه الجوهرية من السياسة الاجتماعية العامة في المجتمع، وفق آليات النهوض بالإنسان ورعايته وحمايته وتنمية قدراته الجسمية والنفسية والاجتماعية، والارتقاء بمستوى معيشته لضمان حياة آمنة خالية من المشكلات والصعوبات التي تهدد عملية التنمية الشاملة (صكح: ٢٠١٠: ص ٢٠٧).

وفي هذه الدراسة فإن الطفولة كمرحلة اقتصر على الأطفال الذين تراوحت اعمارهم منذ لحظة الميلاد إلى سن السادسة عشر فترة الحروب، وتعرضوا لأذى نفسي وجسدي واجتماعي شامل، وتعرضوا للعنف والنزوح وفقدان التعليم والرعاية، الأمر الذي أدى لمشاكل نفسية منها: الصدمة واضطراب ما بعد الصدمة، والقلق والاكتئاب، لدى تعمل الخدمة الاجتماعية ضمن مجالاتها ووفق مبادئها على مواجهة كل هذه المشكلات والتأثيرات النفسية والسلوكية، ويُمارس الممارسون الاجتماعيون تقنيات الدعم النفسي والاجتماعي مع الأطفال بغض النظر عن جنسياتهم وقومياتهم ودياناتهم، ويساهمون في إعادة بناء بيئتهم التعليمية والأسرية الآمنة، ويُصممون برامج وأنشطة داعمة للتعبير الحر عن المشاعر، وتُمكنهم من تجاوز الظروف والأزمات.

④ ليبيا Libya:

دُكرت في موسوعة ويكيبيديا بأنها: دولة عربية أوسطية تقع في شمال إفريقيا تهتم بالطفولة واحتياجاتها وتسعى بإمكاناتها لتطبيق قوانين الطفولة العالمية، وتؤكد على أهميتها من خلال إقرارها في شكل قوانين محلية خاصة بالطفولة لتسهيل حق التمتع بحصولهم على الخدمات في المؤسسات المجتمعية المحلية لمطالبهم (موسوعة ويكيبيديا: الشبكة المعلوماتية).

وتم الإشارة إليها كدولة حديثة جدًا في السياسة الدولية نسجت في القرن العشرين على الأكثر، ولكنها في حكم الجغرافيا السياسية وبمقاييسها، دولة قديمة جدًا عمرها عشرون قرنًا على الأقل، فمند أن ذكر الإغريقي (هيرودوتس) اسم ليبيا والعالم يفردها كوحدة جغرافية متميزة (المقريف: ٢٠١٧: ص ٣٩).

⑤ زمن Time:

اصطلح العلماء على معناه الوارد في القرآن الكريم بمعنى ساعات الليل والنهار، كما أن الزمن مفهومًا فلسفيًا وفيزيائيًا يقيس تسلسل الأحداث والوقائع في الحياة، حيث " يعبر الزمن عن تتابع وجود الظواهر حيثُ تحل الواحدة محل الأخرى، والزمان لا يرتد أي أن كل ظاهرة لا تتطور إلا في اتجاه واحد من الماضي إلى المستقبل على حين أن الأشياء تتحرك في المكان في اتجاهات مختلفة" (سعد: ٢٠٠٤: ص ٢٣١).

ويشير الزمن إجرائيًا: إلى الساعات والأيام والشهور والأعوام التي شهدت اندلاع النزاع المسلح والحرب منذ عام ٢٠١١م، وما نجم عنه من ظروف مأساوية للأطفال في ليبيا.

⑥ الحروب Wars:

تشير الكتابات إلى أن الحرب ظاهرة عالمية رغم اختلاف دوافعها التي أوجدتها، ولا تحمل في طياتها إلا آثار مدمرة لواقع حياة البشر، وأن شكلها ونطاقها يُحدده المجتمع الذي يقوم بها، وتُعرف الحرب بأنها: "المعركة التي تشنها جماعة معينة من الرجال أو القبائل أو الأمم أو الشعوب أو الدول ضد جماعة مماثلة أو شبيهة لها، ويشار لها بأنها حالة من الصراع العنيف الذي يقوم بين جماعتين أو عدة جماعات من أفراد منتمية إلى النوع نفسه بناءً على رغبتهم أو إرادتهم" (الليثي: ٢٠١٩: ص ١٥٨).

كما تخضع الحرب لقانون النزاع المسلح، الذي يدعى أيضًا القانون الدولي الإنساني ("القاموس العملي للقانون الإنساني: الشبكة المعلوماتية").

واجرائيًا فإن مفهوم الحرب يمثل في النزاع التبادلي المسلح بين قوى وكيانات متحالفة وغير منسجمة، حيث أن الصراع في ليبيا بين أخوة من أصل واحد، وحرب بالوكالة أخذت طابع العنف الجماعي المنظم الذي أثر على العلاقات بين فصيلين أو أكثر، وأثر مراكز القوة والعلاقات داخل المجتمع الليبي، مما تسبب في دمار الطفولة التي لا دخل لها بالصراع والتجاذبات السياسية، وانهكها نفسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا.

⑦ الصعوبات Difficulties:

لغتنا تشير: إلى جمع كلمة صَعَب، ويشير معجم المعاني الجامع بأن الصُعوبة مصدر صعب، ومعناها اشتد وعسر، فهي عقبة ومشقة إن استمرت ولم يتم تذليلها والتغلب عليها، كما أنها مؤشر على نمط وسلوك محاط بالشدة والمشكلة الوعرة (المعاجم العربية والأنطولوجية: الشبكة المعلوماتية).

ويُقصد بالصعوبات المعوقات التي تحول دون تحقيق الأهداف بكفاية وفاعلية، ويُمكن النظر إليها على أنها المسبب للفجوة بين مستوى الإنجاز المتوقع والإنجاز الفعلي، أو على أنها انحراف في الأداء عن معيار محدد مسبقًا، أما الصعوبات المهنية فهي من القضايا الهامة التي تشغل بال الباحثين في مجال الإرشاد والتوجيه المهني، فلا يوجد شخص ذا مهنة لا تواجهه صعوبات فضلاً عن التأثيرات الناجمة عنها بالنسبة للفرد والمجتمع (المسعود: ٢٠١٣: ص ٨).

وُحددت الصعوبات المهنية إجرائيًا بأنها: تضم مجموعة واسعة من الظروف الصعبة والتحديات النفسية التي يواجهها الأفراد أو المؤسسات في بيئة العمل منها: ضغط العمل الشديد، سوء الإدارة، نقص التدريب والتطوير، صعوبات التواصل، عدم الاستقرار الوظيفي، وتكمن الصعوبات المهنية للخدمة الاجتماعية فترة الحرب في نقص الموارد المالية والإدارية، ونقص الأخصائيين الاجتماعيين المدربين، وصعوبة بناء شبكات دعم فعالة، وصعوبة تقبل بعض المستفيدين لدور الأخصائي الاجتماعي، وعدم قدرتهم على فهم طبيعة المشكلات المعقدة.

⑧ التحديات Challenges:

عرفها قاموس كامبرج ١٩٩٥ بأنها: "شيء يمنع الشخص من المضي قدمًا في اتخاذ إجراء، أو جعله أكثر صعوبة" (نهشل: ٢٠٢٤: ص ٨٦).

وعرفها الشمري بأنها: "مجموعة من الصعوبات التي تحول دون تحقيق النجاح وتقف عقبة أمام التقدم والإنجاز وأداء المسؤولية" (الشمري: ٢٠٢٢: ص ٧٠٨).

كما تشير التحديات إلى أزمة ناجمة الحدوث عن شيء استجد، وأخذ بالظهور في المجتمع المعاصر ويستمر إلى حين ظهور أمر غيره، يولد الحاجة لدى المجتمع للتقدم والاندفاع نحو التغلب على العقبات والصعوبات والظروف، ويتطلب تغييرًا شاملاً في شتى مناحي الحياة (المطر: ٢٠٢١: ص ١٠٢٠). وبالتالي فالتحديات التي يواجهها الأطفال في ليبيا خلال فترة الحرب تمثل رغبة إنسانية حقيقية في تحسين صورة الواقع لأفضل مما هو عليه، فالحرب لم تدمر البنية التحتية فحسب، وإنما دمرت نفسية الأطفال واحلامهم وطموحاتهم المستقبلية، ما يستدعي جهودًا استثنائية لإعادة بناء ما دمر وشفاء الجراح العميقة التي خلفتها سنوات الصراع، لذا فالتحدي الرئيسي يكمن في توفير بيئة آمنة لطفولة آمنة، ما يستوجب تدخلاً عاجلاً ومنسقاً من قيادات المجتمع المحلي والعاملون في المجتمع الدولي، لوقف هذه المعاناة وضمان حماية وتأهيل الأطفال المتضررين.

وفي إطار هذه الورقة البحثية نسلط الضوء على المحاور ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة وهي التالي:

أولاً/ مرصد الحماية للطفولة Child Protection Observatories:

يشير مفهوم مرصد حماية الطفل إلى أنظمة أو منظمات مُخصصة لرصد حقوق الأطفال، ومُختصة لتقييمها وتعزيزها وتحقيق رفاههم داخل أي مجتمع، حيثُ تتبع هذه الأنظمة والمنظمات عبر مراصدها آليات لجمع البيانات، وتحليل الاتجاهات، وتحديد الثغرات، وتقوم بإعداد خطط عمل وتقارير لتحسين أنظمة وسياسات وممارسات حماية الطفل، ويتم ذلك ضمن وظائف وأهداف رئيسية للحد من آثار الحرب والصراع على الأطفال في الحرب منها:

❶ **الرصد وجمع البيانات:** حيثُ يتم جمع وتحليل البيانات الكمية والنوعية المتعلقة برعاية الطفل، بشأن الصحة والتعليم والحماية من الأذى. وبحسب تقارير الأمم المتحدة غالباً ما يُحرم الأطفال المحاصرون في النزاعات من الغذاء والحماية والتعليم وطفولتهم، وأن العديد من العائلات التي فرت من ديارها لا تملك أي مصدر دخل، وبالتالي لا تستطيع الحصول على الغذاء أو المياه النظيفة أو الرعاية الصحية، وأشارت تقاريرها بأن هناك ستة انتهاكات جسيمة ضد الأطفال أثناء النزاعات المسلحة تكمن في: قتل وتشويه الأطفال/ تجنيد الأطفال أو استخدامهم كجنود/ العنف الجنسي ضد الأطفال/ اختطاف الأطفال/ الهجمات على المدارس أو المستشفيات/ حرمان الأطفال من الوصول الإنساني (www.childfund.org.au/news-and-stories/how-does-war-impact-children).

❷ **وضع السياسات وتقييمها:** في ظل ظروف الحروب الحديثة لا بد من إثراء السياسات وخطط العمل الوطنية وتقييمها لضمان حمايتها الفعالة لحقوق الطفل ورفاهه. وحسب تقرير منظمة (وور تشايلد) يُشكل الأطفال غالبية الضحايا المدنيين في النزاعات المعاصرة والحروب الحديثة، فغالبية تدور داخل بلد واحد ولا تدور في ساحات معارك معزولة أو نائية، وفي هذا الشكل الجديد من الحروب غالباً ما يجد

الأطفال والمدينون أنفسهم عالقين في خضم القتال ويتم استهدافهم بشكل روتيني ليشكلوا نسبة ٩٠٪ من الضحايا، كما أنهم قد لا يموتون بسبب الأسلحة نفسها، بل بسبب أمراض يُمكن الوقاية منها، والتي لا تُعالج بسبب تدمير الأنظمة الصحية والبنية التحتية

(www.edu.gov.mb.ca/k12/docs/support/building_hope/impact_effects.pdf).

③ تحديد المعوقات والصعوبات والتحديات: إن الدمار الذي تحدثه الحرب يتطلب فيما بعد العمل على تحديد المعوقات في إعمال حقوق الطفل ومعالجة القضايا الإشكالية أو المعقدة داخل أنظمة حماية الطفل. لقد مات ملايين الأطفال بسبب نقص الرعاية الطبية، فالحرب دمرت المستشفيات والمراكز الصحية وعطلت القطاع الطبي، ولحق العاملون بالمجال الطبي القتل أو أُجبروا على الفرار، ويتعرض الأطفال واللاجئون منهم بشكل خاص لأمراض قابلة للعلاج مثل الإسهال والملاريا والكوليرا، ولكنها المزيج المميت من سوء التغذية والأمراض المعدية، كما يتعرض العديد من الأطفال بشكل متزايد للاغتصاب والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وقد تُنجم الفتيات والشابات أطفالاً نتيجة ذلك، أو يُصابوا بجروح وتشوهات بالغة تمنعهم من الإنجاب في المستقبل، إذ تُستخدم هذه الأسلحة بكثرة كأسلحة حرب.

(www.edu.gov.mb.ca/k12/docs/support/building_hope/impact_effects.pdf).

④ تبادل المعرفة: حيث يتم نشر المعرفة ونتائج البحوث والممارسات المهنية بين الجهات المعنية، بما في ذلك الهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والجمهور. لذلك لا بد أن ترتبط معارف المهنة وأدواتها بمعرفة احتياجات المجتمع ومراعاة التغيرات السائدة في المجتمع والتشريعات الاجتماعية، من خلال المتابعة الدورية لحركة التطور المعرفي للمناهج العملية في دول العالم المختلفة، لوضع الخطط التي تقابل هذه الاحتياجات، وتطوير المعارف والأدوات والاستراتيجيات التي تستند إليها المهنة (مسعود: ٢٠٢٤: ص ٢٧).

⑤ الحقوق والدعوة: حيث يتم الدفاع عن حقوق الأطفال، وقد ينادون بتغييرات قانونية أو سياسية محددة لتحسين حياتهم.

⑥ التنسيق: كأمر بالغ الأهمية تعمل هذه الجهات كهيئة تنسيقية، تجمع بين مختلف الإدارات الحكومية والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني للعمل على قضايا حماية الطفل. ولا بد أن يشكل أساساً للعاملين مع الأطفال المتضررين من الحرب في الميدان، أو ممن يعملون مع المتضررين في البلدان والمجتمعات التي يهاجر إليها الأطفال اللاجئون ويستقرون فيها، ويجب ألا نعامل الأطفال المتضررين من الحرب كضحايا عاجزين، بل نسعى بدلاً من ذلك إلى بناء قدراتهم وتعزيز نقاط قوتهم على الصمود

(www.edu.gov.mb.ca/k12/docs/support/building_hope/impact_effects.pdf).

وفي هذا الصدد نلخص أشكال العنف التي تتطلب الحماية خلال الحروب وبعدها في التالي:

أ. العنف الجسدي والنفسي:

- العقاب البدني والمهين في المنازل والمدارس.
- التسلط والتنمر بما في ذلك الإلكتروني.
- العنف المجتمعي بين الأطفال والشباب.

ب. الاستغلال والإهمال:

- الاستغلال الجنسي والاتجار بالأطفال.
- عمالة الأطفال والممارسات التقليدية الضارة.
- الإهمال في الرعاية الأساسية والتعليم والصحة.

ت. العنف القائم على النوع الاجتماعي:

- العنف الموجه للأطفال بسبب نوعهم البيولوجي أو هويتهم الجنسية.
- زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري.

ويتعاطف دور مهنة الخدمة الاجتماعية لدى استخدامها لأدواتها وأساليبها الفنية، وطرقها المختلفة في كثير من المواقف والظروف في ظل الحرب، فهي تعزز الممارسة المهنية بالاستراتيجيات المطلوب تنفيذها في المجتمع لحماية الطفل وحقوقه على عدة مستويات نُحددّها في التالي:

أ. على مستوى السياسات:

- تنفيذ وإنفاذ القوانين الحامية للأطفال.
- تغيير القيم والمعايير الاجتماعية التي تتغاضى عن العنف.
- تهيئة بيئات آمنة في المنازل والمدارس والمجتمعات.

ب. على مستوى الخدمات:

- دعم الأبوين ومقدمي الرعاية بالتدريب والموارد.
- تقديم خدمات الاستجابة الفعالة للأطفال المعرضين للعنف.
- تنمية المهارات التعليمية والحياتية للأطفال.

ت. على مستوى التنمية:

- تعزيز الأوضاع الاقتصادية للأسر الفقيرة.
- ضمان التعليم الجيد والخدمات الصحية.
- معالجة عوامل الخطر على جميع المستويات.

لذلك وجب تبني مفاهيم ايجابية تزود ممارسي المهنة بمستوى متجدد، من المعلومات والمهارات والاتجاهات الحديثة والمتطورة، واكسابهم خبرات الأداء المهني لغرض الترقى الوظيفي المنوط بالمسؤولية تجاه الأفراد (الأطفال) والمؤسسة، والاستعداد التام للمهام والأدوار الجديدة في ظل المتغيرات العالمية (جمعة: ٢٠٢٤: ص ٢٦).

وبالتالي يتضح جلياً التوافق المهني لفلسفة مهنة الخدمة الاجتماعية واستراتيجياتها، مع فلسفة حقوق الإنسان عامةً وحقوق الطفل خاصةً، فكلهما يُديم النظر والاهتمام بالاحتياجات الأساسية للإنسان من منظور مهني عبر المساقات الدولية بشكل أفضل وأكثر إنصافاً، للبحث في آلية تلبيتها كالغذاء والسكن والتوظيف والتعليم وما إلى ذلك (قريرة: ٢٠٢٤م: ص ١٢٤).

وبالتالي ننوه إلى أن الخدمة الاجتماعية ركزت منذ أولى بداياتها على ميادين الممارسة التالية:

- ① رعاية الأسرة.
- ② رعاية الطفولة.
- ③ الخدمة الاجتماعية النفسية.
- ④ الخدمة الاجتماعية الطبية.
- ⑤ الخدمة الاجتماعية المدرسية (دخيل: ٢٠١٢: ص ٩٧ - ٩٨).

إن المهنة في ظل الحروب وازماتها تتدخل بشكل عاجل وسريع مع الأطفال تحديداً من خلال تقديم الدعم الاجتماعي والنفسي والتوعوي، وتنسيق جهود الإغاثة والمعونة الاقتصادية، والمساهمة في إعادة تأهيل المتضررين والمجتمعات كذلك، ويعمل المهنيون في دائرة الأنساق العامة للممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية القائمة على نظريات التدخل في الأزمات، ونماذج الاستجابة المجتمعية في الحروب والكوارث، التي تركز على التفاعل السريع، والدعم الشامل، وإعادة بناء الروابط الاجتماعية في المناطق المنكوبة والمتضررة.

ثانياً: نورد هنا أهم المراسد المعنية بحماية حقوق الطفل وتحقيق عدالته ورفاهيته حول العالم، في التالي:

أ/ هيئات دولية مثل:

- لجنة حقوق الطفل التابعة لهيئة الأمم المتحدة: هيئة دولية تتكون من خبراء مستقلين، وتتلقى تقارير منتظمة من الدول التي صادقت على اتفاقية حقوق الطفل، وتقوم بدور المراقب لتلك الدول لأجل ضمان التنفيذ للاتفاقية ورصد مدى التزامهم بها.

- ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF): التي تصدر تقارير سنوية عن: (حالة الأطفال حول العالم)، التي تركز على قضايا محددة تؤثر على الأطفال، بالإضافة إلى تقديم المساعدة الفنية والبيانات لدعم حماية حقوقهم.

ب/ منظمات غير حكومية مثل:

- شبكة حقوق الطفل الدولية (CRIN): التي تعمل مع منظمات مدنية أخرى في جميع أنحاء العالم للدعوة والحماية والعدالة. إلى تعزيز حقوق الإنسان للأطفال، بما في ذلك الضغط على الحكومات وتقديم التوجيهات.

- منظمة إيكبات الدولية (ECPAT International): منظمة متخصصة في مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال، ولها شبكة واسعة تضم أكثر من ١٠٠ منظمة عضو في ٩٥ دولة، وتعمل على مكافحة الاستغلال عبر الإنترنت والاتجار بالأطفال والسياحة الجنسية للأطفال.

www.humanrightscareers.com/magazine/organizations-)

.(defending-child-rights

ت/ منظمات وطنية ذات صفة حقوقية مثل:

- المرصد الوطني للأطفال المعرضين للخطر (فرنسا): تم انشائه في عام ٢٠٠٤م، ويعمل على جميع المواضيع المتعلقة برعاية وحماية الأطفال من أجل فهم أفضل لحالة الأطفال المعرضين للخطر.
- المرصد الوطني لحقوق الطفل (المغرب): يرصد هذا المرصد تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، ويدير ويُقيم البرامج والسياسات الخاصة بالأطفال.
- المرصد الوطني للطفولة والمراهقة (إيطاليا): يُعد هذا المرصد تقريراً كل عامين عن وضع الأطفال في إيطاليا، ويضع خطة العمل الوطنية لحماية حقوقهم.
- مرصد Leiden لحقوق الطفل: هذا المرصد يُسهل وصول الأطفال إلى قرارات لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، مما يُعزز وصولهم إلى الحماية والعدالة.
- المرصد الوطني لحماية حقوق الطفل (تونس): مؤسسة عامة تشرف عليها وزارة المرأة والأسرة والطفولة، وتُعنى بمتابعة أوضاع الطفل والتطوير في السياسات التي تهدف إلى حماية الطفل وحقوقه وتعزيزها.
- مرصد حقوق الإنسان للأطفال (اسكتلندا): يهدف إلى جمع التجارب المعاشة والأدلة الأكاديمية للنهوض بإعمال حقوق الإنسان والأطفال.

إلا أن هذه المراسد لازالت قاصرة عن الإلمام بكل الأدلة والحالات التي تستوجب الحماية في نطاق مجتمعاتها.

ثالثاً: مراسد الحماية الوطنية في ليبيا:

تبين مراسد حقوق الإنسان في ليبيا أن الحروب تضعف من قدرات الدول السياسية والاقتصادية وتؤدي بها إلى اضطرابات سياسية واقتصادية واسعة، وتغير في الجغرافيا السياسية للدول المتصارعة، مما يزيد من تعقيدات الصراع وتأثيره على الأطراف المتنازعة، كما يؤدي إلى اضطرابات مجتمعية واضطرابات سلوكية وتأثيرات سلبية وعدم القدرة على الأداء اليومي والتفاعل الاجتماعي مع الآخرين، خاصة عند الأطفال والشباب، ونشير هنا إلى بعض مراسد الحماية الوطنية وهي التالي:

- ① إنشاء اللجنة العليا للطفولة بقرار رقم ١٥٩ الصادر في ٢ فبراير لسنة ٢٠١٨م، والتي تركزت جهودها ومهامها في العديد من الاجتماعات الدورية والفعاليات بشأن الطفولة وحمايته ورفاهيته.
- ② وزارة الشؤون الاجتماعية وجهودها بشأن الطفولة، حيث صدر عنها قرار بشأن الهيكل التنظيمي الداخلي لمركز إبداعات الطفل والإرشاد الأسري بينغازي لسنة ٢٠١٣م، لتقديم الخدمات المتعلقة بتنمية إبداعات الأطفال والقيام ببرامج تهدف لتهديب الطفل والتنشئة السليمة؛ وبناء قاعدة معلومات متكاملة عن الطفل في ليبيا.

③ برنامج رئيس الوزراء لمنحة الزوجة والأولاد؛ وهي عبارة عن منحة لتحسين مستوى دخل الأسرة تطبيقاً لما نص عليه القانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٣م (المجمع القانوني الليبي: الجريدة الرسمية لسنة ٢٠١٣: العدد ١٥: السنة الثانية).

④ جهود الحكومة الليبية الموحدة في وقت سابق، تحت قيادة وزارة الشؤون الاجتماعية طرابلس ٢٤ أبريل ٢٠١٣م؛ بإعداد التقرير الدوري الثالث والرابع حول وضع حقوق الطفل في ليبيا؛ والذي قدم إلى لجنة حقوق الطفل في جنيف فيما بعد، وفي هذا الشأن تقدم اليونسيف الدعم الفني لوزارة الشؤون الاجتماعية (وكالة الأنباء الليبية: أبريل/٢٠١٣م: www.lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=20510).

⑤ قانون رقم (٥) الصادر عن مؤتمر الشعب العام لسنة ١٩٩٧م، بشأن حماية الطفولة صدر في مدينة سرت (مركز جينيف لقطاع الأمن): www.security-legislation.ly/ar/latest-laws.

⑥ إطلاق المشروع الوطني لإدماج ذوي الإعاقة ومنهم الأطفال من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية بالشراكة مع عدة مؤسسات محلية ودولية، بما يهدف لتعزيز حقوق الاحتياجات الخاصة وحق دمجهم في المجتمع ١١/١٢/٢٠٢١م.

⑦ المرصد الليبي لحقوق الطفل الذي تشكل بجهود مدنية، ولم يُشكل بقرار وزاري ولم تعلن عنه جهة رسمية في الدولة الليبية إلى الآن.

رابعا/ تقديرات منظمة يونيسف (UNICEF):

تشير تقديرات اليونسيف كمرصد لحقوقي للطفل إلى إقرار التعليم الشامل الجيد كأمر بالغ الأهمية بشكل خاص. لأنه يوفر للمتعلمين الاستقرار والبنية اللازمة للتعامل مع الصدمة التي تعرضوا لها، ويزودهم بالمعرفة الأساسية والمهارات ذات الصلة التي يحتاجون إليها لإعادة بناء بلدانهم بمجرد انتهاء النزاع أو الكارثة، وأن سلسلة الأزمات الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أدت إلى تراجع هذه المكاسب حول الاستقرار الآمن في بيئة التعليم، فالأطفال الذين يعيشون في البلدان المتأثرة بالنزاعات الطويلة الأمد وحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة، يتعرضون لخطر وعواقب طويلة المدى على تعلمهم ورفاههم، حيثُ رصد حوالي ٣٠ مليون طفل خارج المدرسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (صحيفة اليونسيف: ٢٠٢٥: الشبكة المعلوماتية).

كما تشير التقارير إلى "أن آثار الحروب والنزاعات في ليبيا ؛ وما خلفته من نزوح وتهجير جماعي للسكان؛ لم تتوقف عند الحد السياسي؛ بل طالت مستويات أخرى من بينها صحة الأطفال الذين يعانون قطاع كبير منهم من أمراض سوء التغذية؛ وحذرت منظمات دولية عدة معنية بحقوق الأطفال في ذلك الوقت من تزايد المخاطر التي تواجه أطفال ليبيا وآخرون؛ من دون أن يُعرف عددهم على وجه التحديد بعد توقف الإحصاءات الرسمية في البلاد منذ عام ٢٠١٢م ؛ وفي هذا الصدد أشارت منظمة الأمم المتحدة للطفولة يونيسف إلى أن ١٦ مليون طفل ما دون سن الخامسة في دول النزاعات من بينها ليبيا يعانون من سوء التغذية" (صحيفة المرصد الليبية: الشبكة المعلوماتية).

وأفادت تقارير أخرى سابقة بأن الكثير من الأطفال في المنطقة المتوسطة يواجهون واقعاً معيشياً صعباً تطغى عليه عديد الأوضاع الاجتماعية السيئة من بينها التسول والهجرة غير الشرعية والتشرد والتعرض للعنف وارتكاب الجرائم والإقدام على الانتحار (صحيفة العرب: ٢٠١٨: الشبكة الدولية).

فتلك الظروف تعوق الواقع الايجابي للطفل في المجتمع الليبي، والتي لا تختلف عن واقع أي طفل في أي دولة وأي مجتمع عاش الحرب، كما أن بعض الأسر قد تكون مصدر تهديد لأطفالها في فترة الحروب والنزاعات والكوارث والأزمات؛ وتترك أطفالها يجابهون ظروف الحياة وقسوتها بسبب الحرب وتبعاتها من ذل وفقر وحرمان فتدفعهم نحو العمل وترك تعليمهم فيحرمون حاجتهم الإنسانية المشروعة وهي:

① الحاجة إلى الأمن والأمان.

② الحاجة إلى الحب.

③ الحاجة إلى الرعاية الوالدية والتوجيه.

④ الحاجة إلى اللعب والحركة.

⑤ الحاجة إلى التقدير الاجتماعي.

⑥ الحاجة إلى الحرية والاستقلال.

⑦ الحاجة إلى الاحترام والتقدير.

⑧ الحاجة إلى التحصيل والنجاح.

⑨ الحاجة إلى تعلم القيم والمعايير السلوكية.

⑩ الحاجة إلى تقبل السلطة الفوقية.

إن الأغراض والأهداف العامة لمهنة الخدمة الاجتماعية تؤكد على صون ورعاية الأطفال وحمايتهم، وأن المسؤولية الأولى والوظيفة الاجتماعية الأساسية وبرامج الرعاية الأسرية التي تقوم بها الأسرة في ليبيا، عادةً ما تنعكس بطريقة غير مباشرة على رعاية الأطفال؛ وأن البرامج المتخصصة من شأنها أن تخفف ضغوطات الأسرة وتساعد على تحقيق وظيفة التنشئة الاجتماعية كمطلب.

فهناك بعض الحالات يصعب فيها تحقيق النمو المتوازن للأطفال في أسرهم الطبيعية، لذلك على الخدمة الاجتماعية أن تتدخل من واقع مسؤوليتها، لأن الأطفال بحاجة لإشباع احتياجاتهم النفسية والاجتماعية والثقافية في إطار مطالب وظيفة التنشئة الاجتماعية من مؤسساتها ومنها: الأسرة والمدرسة والمؤسسات الاجتماعية والثقافية الحكومية والمدنية (فهيم: ٢٠٠٧: ص ٣٨٣).

لذلك تعمل مهنة الخدمة الاجتماعية في إطار دولي على ترسيخ قيمة الكرامة الإنسانية في مجال رعاية الطفولة، وتعمل لجعلها منطلقاً أساسياً لحماية الطفل من أي تهديد محتمل، وجعل رفايته غاية التنمية في المجتمعات الإنسانية؛ "فالطفولة هي الحقل المتخصص للعمل في الخدمة الاجتماعية؛ وتُعنى بخدمات من شأنها أن تقدم الحلول لمشاكل الأطفال الذين لم تتح لهم الفرصة لبلوغ حاجياتهم الاجتماعية بالقدر المناسب داخل الأسرة والمجتمع" (صالح: ٢٠٠٢: ص ٢٦١).

ويسعى المهنيون بالخدمة الاجتماعية في ليبيا لتحديد وإدراك الصعوبات والمعوقات أثناء الحرب من ناحية، والمساهمة في تمكين الأطفال من الخدمات الاجتماعية الملبية للحاجات الإنسانية، في إطار شراكة وتعاون مهني دولي تمارس من خلاله مؤسسات ومنظمات حكومية ومدنية. فالممارسون الاجتماعيون لهذا الدور يعتمدوا أساساً على الأساليب العلمية المانحة للبرامج والخدمات، في هذا المجال في ظل قيم وأعراف المجتمع؛ والهدف من ذلك حماية الأطفال وأسره من الوقوف على المشكلات التي تؤثر على حياتهم ومستقبلهم (صالح: ٢٠٠٢: ص ٢٦٢).

ووفقاً للسابق فإن مرصدا الحماية الدولية والإقليمية والمنظمات الإنسانية في مجال الطفولة تبين أن حماية الأطفال في الحروب ليست خياراً بل ضرورة إنسانية وقانونية، لأنهم الفئة الأكثر هشاشة، لأن الطفولة الآمنة أساس بناء مستقبل المجتمعات.

خامساً/ أسباب الحماية لأجل الطفولة الآمنة:

" تصدر اليونسيف هذا النداء للعمل لحماية الأطفال في الحروب، وهو نداء إلى الأطراف المتحاربة وإلى الجهات التي تدعمها كي تفي بالتزاماتها نحو الأطفال، وهو نداء إلى الحكومات ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، لإخضاع مرتكبي الجرائم ضد الأطفال للمساءلة، وهو نداء للناس في جميع أنحاء العالم للمطالبة بالتغيير الذي نعلم أنه ممكن (www.unicef.org/ar).

إن تغيير غاية آليات الحماية لمستقبل الإنسانية جمعاء، وإن حماية الطفولة وصون طفولتهم وكرامتهم وضمان طفولة آمنة لهم لا يُعد مجرد التزام واجب أخلاقي وأساني فحسب، وإنما استثماراً في مستقبل البشرية جمعاء وأمر ضروري لرفاه أي مجتمع، فالنماء الصحي للأطفال لا يتحقق في ظل غياب العدالة، كما أن حماية الأطفال ضرورة حيوية لبناء مجتمعات صحية مستدامة، لأن الطفولة الآمنة غاية إنسانية تعني بناء أجيال قادرة على التعافي، والتعلم، والمساهمة في إعادة إعمار أوطانها بعد انتهاء النزاعات.

فالطفولة الآمنة غاية إنسانية ومهنية لدى الممارس العام للخدمة الاجتماعية، حيث تناهض المهنة ضمن مبادئها وأهدافها ما تعرض له الأطفال من أضرار كبيرة في المجتمعات التي عانت من الحروب أكثر من غيرهم من الأطفال، فأطفال ليبيا وسوريا والعراق واليمن وآخرون كان لهم نصيباً مروع جراء مأساة هذه الحروب في القرن الواحد والعشرون؛ لذلك يطالب المهنيون في مجتمعاتهم القنوات الرسمية بضرورة إحلال وتوطين حالة الاستقرار والأمن والسلام والحماية، وهي حالة يخلو فيها واقع حياة الطفل من أي تهديدات وأذى، فيشعر بالأمان البدني والنفسي ويحظى ببيئة داعمة للنمو، وهناك عدة اعتبارات تشمل الجوانب الإنسانية، القانونية، النفسية، والاجتماعية لحماية الطفل نلخص أهمها في التالي:

- ① الأطفال لا يملكون القدرة على حماية أنفسهم وإنقاذها من أثار العمليات العسكرية بسبب ضعفهم خاصة عند قصف المدن والمدنيين والقصف العشوائي وتساقط الشظايا والصواريخ عليهم.
- ② عدم تمكن حماية الأطفال من قبل عوائلهم بسبب مشاركتهم في الصراعات والحروب.

③ تعرض الأطفال للإصابة بالصدمة والأمراض النفسية والذهنية نتيجة الخوف من أصوات الأسلحة والقذائف وتهجير عوائلهم أو حصار مدنهم.

④ غياب اهتمام الدول بالأطفال عند نشوب الحرب، وتنشغل وتتفرغ تمامًا هذه الدول بتعبئة المجهود الحربي عن برامج رعاية الأطفال.

وكذلك هناك أسباب جوهرية متعددة تجعل من حماية الطفل أولوية قصوى على جميع المستويات المحلية والوطنية والدولية، نوردتها في الآتي:

- ① الطبيعة الخاصة للأطفال من حيث الاعتمادية الكاملة في شؤون حياتهم على الآخرين تمامًا، مما يجعلهم في وضع فريد من الضعف والحاجة للحماية للأسباب التالية:
 - للحصول على الرعاية والإرشاد اللازمين لنموهم وتطورهم.
 - مراحل التطور والنمو الجسدي والعقلي والنفسي مراحل حساسة للأطفال.
 - عدم قدرة الأطفال على الدفاع عن النفس وعلى حماية أنفسهم من الأذى أو الاستغلال بأنواعه.
- ② الحرب مشكلة تقلق العالم، إذ تبين الإحصائيات العالمية أن مليار طفل في المرحلة العمرية من ٢-١٧ عاماً تعرضوا للعنف الجسدي أو الجنسي أو الوجداني أو الإهمال في العام الماضي، حسب ما افادت به منظمة الصحة العالمية عبر موقعها على الأنترنت، مؤكدة التالي:
 - العنف ضد الأطفال لا يقف عند حدود جغرافية أو اجتماعية، فهو يحدث في كل بلد.
 - يحدث العنف في الأماكن التي يُفترض أن توفر أفضل حماية للأطفال المنازل والمدارس (منظمة الصحة العالمية: العنف ضد الأطفال: نوفمبر/ ٢٠٢٢م).

③ التأثير المدمر على التنمية الفردية والمجتمعية لانعدام الحماية وفق التالي:

أ. على المستوى الفردي:

- الأضرار الجسدية والإصابات الخطيرة التي تؤدي للوفاة أو العجز الدائم.
 - ضعف النمو العقلي والجهاز العصبي مع عواقب تمتد طوال العمر.
 - المشاكل النفسية التي تؤدي لزيادة معدلات القلق والاكتئاب والانتحار.
 - السلوكيات المضرة منها: إساءة للنفس باستخدام الكحول والمخدرات وميل أكبر للتدخين.
- ب. على المستوى المجتمعي:

- التكلفة الاقتصادية الهائلة لها تأثير سلبي على الإنتاجية والتنمية الاقتصادية.
- الأطفال المعنفون أكثر عرضة لممارسة العنف لاحقاً.
- ضعف التحصيل التعليمي له تأثير سلبي على النظام التعليمي والتنمية البشرية.

④ المبادئ الحقوقية والقانونية وفق التالي:

أ. الكرامة الإنسانية:

- الأطفال أفراد لهم حقوق خاصة بهم وليسوا ملكية للوالدين أو الدولة.

- حق كل طفل في الحماية من العنف والاستغلال والإهمال.
- اتفاقية حقوق الطفل تُقر بالكرامة الإنسانية الأساسية لجميع الأطفال (يونسف - حقوق الطفل ولماذا هي مهمة www.unicef.org/ar).
- ب. الالتزامات الدولية:
- خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠م تنص غايتها على إنهاء إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم من عم ٢ إلى ١٦ السنة.
- الاتفاقيات الدولية تلزم الدول بحماية الأطفال.
- ⑤ التأثير الخاص للسياسات على الأطفال وفق التالي:
- قرارات الحكومة تؤثر على الأطفال أكثر من أي فئة أخرى في المجتمع.
- جميع مجالات السياسات (التعليم، الصحة، الاقتصاد) تؤثر على الأطفال.
- العمليات قصيرة النظر في صنع السياسات تؤدي إلى نتائج سلبية على مستقبل المجتمع.
- ⑥ ضرورة إشراك الأطفال في العمليات السياسية:
- الأطفال لا يصوتون ولا يشاركون تقليدياً في العمليات السياسية.
- آراؤهم غالباً ما تكون غير مسموعة في القضايا التي تؤثر عليهم.
- الحاجة لإعطاء انتباه خاص لوجهات نظر الأطفال.
- ⑦ التأثير غير المتناغم مع التغييرات المجتمعية - الأطفال أكثر تأثراً من البالغين بـ:
- التحولات في هيكل الأسرة.
- العولمة وتغير المناخ.
- انتشار التقنيات الرقمية.
- الهجرة الجماعية والنزاعات المسلحة.
- التحولات في أنماط العمل.
- أهم تحديات الطفولة الآمنة خلال وبعد الحرب:
- يبين السياق التحليلي للواقع أن هناك تحديات جسيمة ومعقدة تواجه الطفولة في ليبيا، تشمل أزمة الصراع المسلح والنزوح، وضعف الرعاية الصحية، وسوء التغذية، ونقص فرص التعليم المبكر، بالإضافة إلى استغلال الأطفال من قبل جماعات مسلحة وزيادة عمالة الأطفال، وكذلك تحديات تطبيق آليات الحماية للطفولة والرقابة عليها، وبالتالي فإن هذه العوامل تساهم في وجود ظواهر ومخاطر صحية واجتماعية ونفسية على الأطفال، ما يستدعي تضافر جهود الجهات الحكومية والمنظمات المحلية والدولية لمعالجة هذه المشكلات وتوفير الحماية والدعم اللازمين للأطفال في مجتمعاتهم في ظل الحرب وبعد انقضائها، وهي التالي:

- ① ترك الصراع المسلح الذي استمر لسنوات في ليبيا تأثير سلبي، وانتهاكات واسعة النطاق على واقع حياة الأطفال وأسرهم، بسبب النزوح وإقصائهم من منازلهم وتزايد خطر العنف ضدهم.
- ② تراجع مستوى الصحة والتغذية للأم والطفل، إذ يعاني كليهما من نقص في الرعاية قبل الولادة وارتفاع معدلات سوء التغذية، مما تسبب في وجود حالات التقزم وضعف النمو المعرفي.
- ③ توقف خدمات التعليم وبرامج الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة.
- ④ الظروف الاقتصادية الصعبة وتزايد ظاهرة عمالة الأطفال، حيث تقوم بعض الأسر للدفع بأطفالها للعمل.

- ⑤ تعرض الأطفال للاستغلال الجنسي والتجنيد والاختطاف والاستغلال من قبل الجماعات المسلحة.
- ⑥ تأثر الصحة النفسية للأطفال بسبب التعرض للعنف والحرمان العاطفي، مما يُظهر لديهم مشاعر الوحدة والقلق والتأخر في النمو الاجتماعي.

لذا لخصت التحديات التي يواجهها الأطفال بسبب الحرب بشكل مباشر وأكثر تفصيلاً فيما يلي:

- ① التحديات النفسية والصحة العقلية وهي التالي:
 - أ. الآثار النفسية المباشرة:
 - اضطراب ما بعد الصدمة خاصة بعد فقدان الوالدين أو الأقارب.
 - القلق الحاد والخوف من المجهول.
 - الأحلام والكوابيس المزعجة الناتجة عن الذكريات المؤلمة.
 - التوتر المستمر والشعور بعدم الأمان.
 - سرعة الانفعال والعداونية.
 - ب. السلوكيات المضطربة ومنها: التبول اللاإرادي/ قضم الأظافر/ حب الانتقام والقسوة المبالغ فيها/ العنف والميل للتخريب.
- ② الإصابات الجسدية وهي التالي:
 - بتر الأطراف نتيجة الانفجارات والقذائف.
 - فقدان البصر أو فقدان السمع.
 - التشوهات الجسدية نتيجة الحروق.
 - صعوبة النطق والتأتأة.
 - الإصابة بمرض السكري نتيجة الصدمة النفسية.
- ③ التحديات التعليمية وانقطاع التعليم وهي التالي:
 - انعدام الأمن يمنع آلاف الطلاب من الوصول إلى المدارس.
 - تعطل العملية التعليمية بسبب العنف المستمر للمليشيات.
 - نقص الكتب الدراسية والمستلزمات التعليمية.

- عدم توفر بيئة تعليمية آمنة.
- 4 التحديات الاجتماعية والأمنية وهي التالي:
 - التجنيد القسري واستغلال الأطفال في دائرة الصراع.
 - استخدام الأطفال كجنود ورسل وطباخين وكاشفي الغام.
 - اغراء المراهقين بالأموال للانضمام للصراع المسلح.
 - استغلال الأطفال في الأعمال اللاأخلاقية كالعصابات المنظمة وقطع الطرق وترويع الأمنين.
 - استخدام المخدرات والحبوب المهلوسة كوسيلة للهروب من واقع الحرب، وتفشيها بين الأطفال.
- كما نورد ما تعانيه آليات الحماية الدولية للأطفال أثناء النزاعات المسلحة من تحديات وفق التالي:
 - إعمال الآليات الرقابية في حماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة تتوقف على إرادة الدول، حتى أن اللجنة الدولية لتقصي الحقائق تستلزم إعلاناً خاصاً من الدول بقبول اختصاصها.
 - عجز منظومة القانون الدولي الإنساني بآلياتها عن التطبيق للقوانين، وتعمل دون أن ترتب التزام حقيقي يفرض على الدول التنفيذ لأحكامها، وتعتمد على الحكومات الوطنية في توفير الحماية والإغاثة للأطفال المتضررين من النزاع.
 - عدم التزام الدول الأطراف بتضمين التشريعات الوطنية لآليات عقابية بشأن الجرائم والانتهاكات الجسيمة، بترسيخ مبدأ الاختصاص الجنائي العالمي والذي يقع على عاتق جميع الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف من أجل أن تكون هناك مسؤولية تضامنية (صالح الحسن: ٣ مارس ٢٠٢٥م: www.eohm.org).
- الصعوبات التي تواجه الممارس العام للخدمة الاجتماعية في بيئة الطفل فترة الحرب:**
 - بالطبع يواجه الأخصائيون الاجتماعيون لدى العمل مع الأطفال في بيئة الحرب صعوبات جسيمة، تشمل ضعف الموارد المتاحة، الوصول المحدود للأسر المستهدفة بسبب انعدام الأمن، والعدد الكبير من الحالات التي تفوق قدراتهم، بالإضافة إلى التحديات المنهجية والتنظيمية المتعلقة بإدارة الحالات في ظل انعدام الاستقرار، وظروف أخرى منها تزايد ظواهر العنف والإهمال، والصعوبة في بناء الثقة مع الأسر والأطفال الذين عانوا من صدمات الحرب، ونقص الكوادر المتخصصة في التعامل مع هذه الظروف القاسية، وفي إطار ذلك نحدد في التالي:
 - أ. صعوبات متعلقة بالممارس نفسه منها:
 - نقص الأخصائيين الاجتماعيين والكوادر المتخصصة والمُدربة التدريب المناسب والكافي للتعامل مع آثار الصدمة والنزاعات المسلحة على الأطفال.
 - الإرهاق والضغط النفسي والجسدي التي يواجهها الأخصائيون الاجتماعيون بسبب قسوة الظروف والتعامل مع الحالات المؤلمة والمحفوفة بالمخاطر.
 - الصعوبات اللوجستية في نقص الحصول على المعلومات الصحية الدقيقة والصحيحة حول الأطفال والأسر في ظل الفوضى.

ب. صعوبات متعلقة بالأسر والأطفال:

- ارتفع عدد حالات الأطفال المعرضين للخطر بشكل كبير بسبب الحرب، بما يفوق القدرة الاستيعابية للأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين.
- تؤدي الحرب إلى فقدان الروابط الأسرية، تفكك الأسر، وتشتت العائلات، مما يتسبب في صعوبة التواصل معها لتقديم الدعم اللازم.
- تزايد مخاطر تعرض الأطفال للإهمال والعنف بأنواعه والاستغلال بشكل كبير في بيئات النزاع.
- التأثير النفسي للنزاعات، وما يعانيه الأطفال من صدمات نفسية عميقة نتيجة للحروب، جعل فرص التواصل الفعال وبناء الثقة معهم أمراً صعباً.
- يفاقم النزاع من صعوبة تلبية الاحتياجات الأساسية، ويتسبب في تفشي ظاهرة الفقر، مما يعرض الأطفال لمخاطر صحية وتعليمية واقتصادية.

ت. صعوبات متعلقة بالبيئة المحيطة والبنية التحتية:

- محدودية الموارد المادية والتمويل اللازم لبرامج الحماية في مناطق الحرب.
- انعدام الأمن وصعوبة التنقل والوصول للأسر المستهدفة، يحد من قدرة وصول الأخصائيين الاجتماعيين إلى الأطفال وعائلاتهم.
- ضعف التنسيق بين الجهات المختلفة المعنية بتقديم خدمات الحماية، يعيق تقديم الدعم المتكامل للأطفال.
- تخلق الحرب حالة عدم الاستقرار في البيئة، وهذا يعيق تنفيذ البرامج والتدخلات بشكل فعال.

أنواع الصعوبات المهنية:**① صعوبات تتعلق بالبيئة العملية:**

- ضغط العمل المفرط والشعور بأن الوقت غير كافٍ لإنجاز المهام.
- ضعف التواصل بين الزملاء والفريق مما يؤثر على التعاون ويسبب سوء فهم.
- غياب التحفيز والتقدير والاعتراف بالجهود المبذولة مما يقلل من دافعية الفريق للعمل.
- نقص الموارد وعدم توفر المعدات أو المرافق اللازمة للقيام بالعمل بكفاءة.
- تأثير السلوكيات الغير مهنية من المدير السيء أو المشرفين على أداء الفريق.
- التمر والنميمة في بيئة عمل سلبية تسهم في خلق جو من التوتر والصراع.

② صعوبات تتعلق بالتطور المهني:

- نقص التدريب: عدم تلقي التدريب الكافي لتطوير وتعزيز المهارات اللازمة لمواكبة التطورات.
- عدم وجود خطط واضحة لتطوير الممارسين المهنيين، وغياب رؤية واضحة للتنمية المهنية داخل المؤسسة وخلال البرنامج.

③ صعوبات تتعلق بالاستقرار الوظيفي:

- عدم الشعور بالاستقرار والأمان المهني والخوف من فقدان الوظيفة.
- سوء التوافق المهني والعمل في مهنة لا تناسب قدرات الفرد أو اهتماماته.

④ صعوبات تتعلق بالتوازن بين العمل والحياة الشخصية:

- تتداخل المسؤوليات وصعوبة إيجاد توازن صحي بين متطلبات العمل ومتطلبات الحياة الشخصية.

كيفية مواجهة الصعوبات المهنية:

- تحسين بيئة العمل وتعزيز ثقافة الحوار المفتوح والشفافية والمرونة.
- توفير فرص التدريب والاهتمام بالموظفين والاعتراف بجهودهم وتقدير التنوع بينهم.
- تحديد الأولويات وتنظيم المهام وتنمية مهارات إدارة الوقت وأخذ قسط من الراحة.
- التواصل الفعال ومناقشة المشكلات بهدوء واحترام مع المسؤولين لتقديم حلول مناسبة.
- حب العمل وتعلم مهارات جديدة لتطوير الذات وعدم الاستسلام عند ظهور المشكلات.

الاستنتاجات:

- ① تأخر الاستجابة الإنسانية السريعة عند تقديم المساعدة والدعم والمشورة للأطفال وأسره الذين تضرروا من الحرب (مهاجرين، نازحين، لاجئين)، وتيسير أمر المطالبة بالحقوق أثناء الحرب والمنازعات والأزمة.
- ② تدني مستوى الرعاية الاجتماعية للطفل في ليبيا تأثر بالأوضاع السياسية المضطربة، والتي لازالت تؤثر سلباً على مجال رعاية الطفولة وبرامج وخطط التنمية وحقوق الرفاهية الاجتماعية، لعدة أسباب منها: عدم الاستقرار السياسي والفساد المالي، وغياب الميزانيات وعدم وجود خطط ممولة لتحسين واقع الطفولة بعد الحرب.
- ③ إن البرامج والسياسات الاجتماعية التقليدية لا تفي بمواجهة تداعيات الحروب الحديثة، التي تتطلب مستوى أعلى من التدخل المهني، ومصفوفة مهارات تمكن الممارس المهني من الفهم والتحليل الدقيق لمشكلات الطفل أثناء وبعد الحرب في سياق دولي، يكفل تمكينهم من الحصول على حقوقهم المشروعة خلال وبعد المنازعات والحرب والأزمات.
- ④ نمطية برامج الدعم الاجتماعي النفسي المخصصة للطفل بعيداً عن أسرته، المنفصلة عن التحديات والأبعاد الجديدة للخدمة الاجتماعية زمن الحروب، التي تتطلب أدوار مهنية وأدوات جديدة وابتكار نماذج تدخل مهني معاصرة لمواجهة التحديات.
- ⑤ صعوبة تنفيذ القوانين الدولية المتعلقة بالطفولة في ليبيا رغم إيجابية القيم الواردة فيها فترة الحرب، حيث شكلت تحدياً صعباً لعدم توفر الأمن والأمان في البيئة المحلية الغير مستقرة، مما عطل كل الحقوق الأخرى للطفل في الواقع فترة الحرب، بسبب تدمير البنية التحتية لأهم المؤسسات المانحة للحق في التعليم والصحة.
- ⑥ الأطفال الذين عاشوا الحرب وبيئاتها يواجهون تحديات اجتماعية ونفسية واضطرابات متعددة وصعبة، وغالباً ما يجدون صعوبة في الاندماج والتكيف في المجتمعات الجديدة.
- ⑦ الحاجة لتوطين أفضل الممارسات المهنية ميدانياً لتقديم الرعاية الآمنة للطفولة وفق معايير طفولة عربية وإعادة بالتمكين والرفاه للأطفال.

⑧ ساهم تكاثف الجهود المدنية الإنسانية في ليبيا من مواجهة القيود المحلية في مجال رعاية الطفولة، من خلال ما رصدته من انتهاكات صارخة في مجال الطفولة، وإصدار عدة مبادرات ومناشدات تندد بالحرب والإبادة ضد الأطفال.

التوصيات والمقترحات:

وفي ضوء ما انتهت إليه هذه الدراسة من استنتاجات اقترح التوصيات التالية:

① إطلاق مبادرات وحملات تنموية من المهنيين والمهتمين عبر القنوات والوسائل التوعوية المتاحة بضرورة وجود بيئة داعمة للطفولة تخدم قضاياهم في ظل مناخ إنساني كفيل بإتاحة الفرص المتساوية بين الطفل الطبيعي وذوي الإعاقة.

② إجراء البحوث والدراسات التنسيقية بين الجهات المعنية ومناصري قضايا الطفولة الآمنة في كل الدول؛ لكي يكون هناك رصد لمختلف الظواهر والانتهاكات يُمكن من إلزام إضافي بتطبيق ما جاء في المواثيق الدولية بشأن حقوق الطفل وتدابير حمايتها ونماؤها في مجالات عدة أهمها التعليم والصحة والثقافة.

③ الدفع بالمزيد من العمل لجهود القائمين على مهنة الخدمة الاجتماعية في القيام بالحملات الإرشادية بالمدارس والجامعات لأجل تفعيل دور الخدمة الاجتماعية الصديقة للطفل والتي تعمل على محاربة أي شكل من أشكال العنف ضد الطفل داخل الأسرة والمدرسة والمجتمع بجميع أنواعه اللفظي والبدني والتنمر.

④ تعميم الخبرة الرائدة التي يقدمها هذا المؤتمر المعني بالطفولة في إطار خطة استراتيجية تجابه مخاطر حرمان الطفولة من نصيبهم وحظوظهم التنموية والبحث عن مزيداً من الشراكات الدولية الميسرة لنماء جودة الخدمات الاجتماعية والإنسانية بمجتمعاتنا لهذه الفئة.

⑤ إنشاء مرصد الطفولة الموحدة كمنظمة رافده لبرامج الرفاه الاجتماعي للطفولة في مجتمعاتنا، تُجرى من خلالها الدراسات المعنية بمشكلات الأطفال في البيئات المضطربة (حروب - كوارث - أزمات).

المصادر والمراجع:

- ١/ القرآن الكريم: سورة الإسراء: الآية ٣٣.
- ٢/ المعجم الوجيز، القاهرة: مجمع اللغة العربية، بدون ط، ١٩٩٨م.
- ٣/ أمل الطويرقي، مدى توافر استخدام استراتيجية الواقع المعزز في الطفولة المبكرة من وجهة نظر المعلمات. مجلة الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، العدد ٢٤٢، الجزء الأول، ٢٠٢١م.
- ٤/ أماني منصور عبد العزيز وآخرون، بعض المعوقات التي تواجه الجهود الحكومية والأهلية في حل مشكلات تربية اطفال الحروب والنزاعات المسلحة، جامعة المنصورة: المجلة العلمية لكلية التربية للطفولة المبكرة، العدد ٢، المجلد ٢٠٢٢، ٩م.
- ٥/ جلال الدين سعد، معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية. تونس: دار الجنوب للنشر، ط ٢٠٠٤م.
- ٦/ شفيق أحمد، توظيف خدمات الإرشاد النفسي الجماعي بالمدارس لدى شرائح مختلفة من الأطفال والمراهقين. الدوريات المصرية: مجلة الطفولة والتنمية؛ العدد ٤٢، المجلد ١٨، ٢٠٢١م.

- ٧/ خليل عبد المقصود، الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان. القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع، ط٢٠٠٩، م١.
- ٨/ سهيل الفتلاوي، موسوعة القانون الدولي ٣ "حقوق الإنسان". عمان- الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط٤، م٢٠١٢.
- ٩/ سهيل الفتلاوي وعماد ربيع، موسوعة القانون الدولي الإنساني ٥. عمان- الأردن : دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط٣، م٢٠١٣.
- ١٠/ طلعت السروجي، الخدمة الاجتماعية الدولية. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ط١، م٢٠١٠.
- ١١/ عبد الرزاق محمد قريزة: ادراج حقوق الانسان في الممارسات المهنية بمؤسسات الخدمات الاجتماعية في ليبيا، مجلة الأكاديمية للعلوم الانسانية والاجتماعية، يوليو ٢٠٢٤.
- ١٢/ عبد العزيز الدخيل، معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية. عمان- الاردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، م٢٠١٢.
- ١٣/ عبد اللاه صابر عبد اللاه، قضايا ومشكلات الممارسة المهنية في اطار الخدمة الاجتماعية الدولية. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط١، م٢٠٢٤.
- ١٤/ عبد المجيد بن طاش نيازي، مصطلحات ومفاهيم انجليزية في الخدمة الاجتماعية. السعودية: العيبكان للنشر، م٢٠٠٠.
- ١٥/ عبد الله الشمري، التحديات التي تواجه الخدمة الاجتماعية من منظور الرعاية الصحية الحديثة وآليات مواجهتها (دراسة تطبيقية على الاخصائيين الاجتماعيين بمنطقة حائل). جامعة الفيوم: مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد ٢٦، العدد ٢٠٢٢، م٣.
- ١٦/ عبد المحي محمود حسن صالح، الخدمة الاجتماعية ومجالات الممارسة المهنية. القاهرة: المكتب الجامعي الحديث؛ بدون ط، م٢٠١٧.
- ١٧/ عقيل عقيل، الموسوعة القيمية لبرمجية الخدمة الاجتماعية" الوحدة الأولى"، ط١، م٢٠٠٧.
- ١٨/ عليا الليثي، الاتجاهات الحديثة في نظرية الحروب. كلية التجارة بجامعة بور سعيد: مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد ٢٠، العدد الثالث، الجزء الأول، م٢٠١٩.
- ١٩/ عواطف جمعة مسعود: التنمية المهنية المستدامة للأخصائي الاجتماعي وعلاقتها بجودة الأداء الوظيفي: مجلة علوم التربية، العدد ١٧، سبتمبر ٢٠٢٤.
- ٢٠/ محمد المقرئ، ليبيا بين الماضي والحاضر. لبنان-بيروت: الفرات للنشر والتوزيع، المجلد الأول، ط١، م٢٠١٧.
- ٢١/ محمد سيد فهمي؛ الخدمة الاجتماعية التطور والطرق والمجالات. الإسكندرية: دار الوفاء، م٢٠٠٧.
- ٢٢/ عبد الله عيسى المطر، التحديات العقدية المعاصرة" دراسة تحليلية نقدية". مصر: مجلة الدراسات العربية" كلية دار العلوم/ جامعة المنيا"، م٢٠٢١.

- ٢٣/منيرة المسعود، الصعوبات المهنية التي تواجه المرشدين الأسريين وآلية التغلب عليه. ٢٠١٣ جدة: مسابقة الدراسات الأسرية، جمعية المودة للإصلاح الاجتماعي، ٢٠١٣م.
- ٢٤/مها نهشل، التحديات التي تواجه الخدمة الاجتماعية في المجال الطبي في المملكة العربية السعودية (دراسة كفية على الاختصاصيين الاجتماعيين). جامعة الكويت: مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٥٢، العدد ٢٠٢٤، ٢٠٢٤م.
- ٢٥/ميلود بن غربي، أساليب وآليات حماية الأطفال أبان الحروب والنزاعات المسلحة في ظل التشريعات الدولية والإقليمي "دراسة حالة الطفل المغاربي". الجزائر - جامعة الجلفة: مجلة قضايا معرفية، العدد الأول، المجلد ١، جوان/٢٠١٨م.
- ٢٦/نزيهة صكح، نشأة الخدمة الاجتماعية وتطورها في المجتمع الليبي. ليبيا: المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، ط ١، ٢٠١٠م.
- ٢٧/نعيمه عمير، الوافي في حقوق الإنسان. القاهرة: دار الكتاب الحديث، بدون ط، ٢٠١٠م.
- ٢٨/يوسف محمد عبد الحميد، الخدمة الاجتماعية المبنية على حقوق الإنسان منظور جديد للممارسة. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط ١، ٢٠٢٥م.
- الشبكة المعلوماتية:
- القاموس العملي للقانون الإنساني، الشبكة المعلوماتية www.ar.guide-humanitarian-law.org/content/index
 - المعاجم العربية والأنطولوجية: الشبكة المعلوماتية).
 - المجمع القانوني الليبي: الجريدة الرسمية لسنة ٢٠١٣: العدد ١٥: السنة الثانية، صادر عن المؤتمر الوطني العام.
 - بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا- يونيسف www.unsmil.unmissions.org/ar
 - جدول أعمال اليونيسف من أجل التغيير لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة www.unicef.org/ar
 - ويكيبيديا الموسوعة الحرة العربية، الشبكة المعلوماتية www.ar.wikipedia.org
 - سمير السقا، آثار الحروب على الأطفال. مجلة الآداب واللغات والعلوم الإنسانية، ٢٠١٤م، www.asjp.cerist.dz/en/article/130452
 - صحيفة العرب، دراسة رسمية عن واقع الطفولة؛ ٨ ديسمبر ٢٠١٨م، الشبكة الدولية - www.alarab.co.uk
 - صحيفة المرصد الليبية، الشبكة المعلوماتية www.marsad.ly
 - صحيفة اليونيسف، يونيسف لكل طفل" الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". ٢٠٢٥م، الشبكة المعلوماتية www.unicef.org/mena/ar
 - منظمة الصحة العالمية، العنف ضد الأطفال. نوفمبر/٢٠٢٢م، www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/violence-against-children

- مجلة هيومن رايتس [www.humanrightscareers.com/magazine/organizations-defending-](http://www.humanrightscareers.com/magazine/organizations-defending-child-rights)

[child-rights](http://www.humanrightscareers.com/magazine/organizations-defending-child-rights)

- يونيسف - حقوق الطفل ولماذا هي مهمة: www.unicef.org/ar

- وكالة الأنباء الليبية: ابريل/٢٠١٣م: www.lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=20510

- صالح الحسن: واقع الأطفال في ظل الحروب والنزاعات المسلح ٣ مارس ٢٠٢٥م، www.eohm.org

- www.childfund.org.au/news-and-stories/how-does-war-impact-children

- www.edu.gov.mb.ca/k12/docs/support/building_hope/impact_effects.pdf